



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سطيف 1 فرحات عباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



القسم: علوم اقتصادية

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الموضوع:

تداعيات السياسة النقدية غير التقليدية على أداء البنوك في

ظل التضخم العالمي

-دراسة تحليلية-

silicon valley bank, signature bank, silvergate bank

بإستخدام نموذج camels

تحت إشراف الأستاذة:

زيتوني هند

إعداد الطالبة:

حربوش سوسن رزان

تاريخ المناقشة: 2025/06/29

لجنة المناقشة		
الرئيس	شايب محمد	أستاذ التعليم العالي
المشرف	زيتوني هند	أستاذ محاضر
المناقش	بلعة جويده	أستاذ التعليم العالي

الشكر

بدايةً، أود أن أوجّه شكري لنفسي،

لقد اختبرتني هذه الرحلة بطرق لا تُعد، لكنني تجاوزتها،

وبالطبع، أنا ممتنة بعمق لكل من ساندني في هذا الطريق:

لأمي الحنونة وأبي الداعم وصديقاتي اللاتي استمدت من

وجودهن القوة، لأستاذتي المشرفة التي أرشدتني في كل خطوة؛

هذا الإنجاز هو شهادة على نموي، وعلى التزامي، وعلى الإنسانية

التي أصبحت عليها.

الاهداء

إلى روح عمتي الحبيبة التي رحلت باكراً...
ستظل طيبتك، وقوتك، وثقتك العميقة بي، نبضاً يرافقني في كل
خطوة.
ذكراك كانت السند الخفي في رحلتي، وهذا الإنجاز هو جزء منك بقدر
ما هو جزء مني.
وإلى عائلتي، شكراً على حبكم الذي لا ينفد ودعمكم المستمر.

فهرس المحتويات

الشكر		
الاهداء		
فهرس المحتويات		
فهرس الاشكال		
فهرس الجداول		
قائمة الرموز		
أولاً: الاطار العام للدراسة		
تمهيد		
1	مشكلة الدراسة وأسئلتها	أ
2	أهداف الدراسة	ب
3	أهمية الدراسة	ب
4	حدود الدراسة	ج
5	صعوبات الدراسة	ج
6	التعريفات الاجرائية	ج
ثانياً: أدبيات الدراسة		
تمهيد		
1	التضخم العالمي	2
2	السياسة النقدية غير التقليدية	5
3	تقييم أداء البنوك	8
4	الدراسات السابقة العربية والاجنبية	12
5	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	16

ثالثا: الطريقة والاجراءات		
20	منهج الدراسة	1
20	مجتمع الدراسة	2
20	عينة الدراسة	3
21	أداة الدراسة	4
24	مصادر جمع البيانات	5
رابعا: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات		
تمهيد		
27	تحليل التضخم العالمي	1
30	تحليل السياسة النقدية غير التقليدية المنتهجة من طرف البنك الفيدرالي	2
30	أسباب تبني سياسة التيسير الكمي خلال الفترة 2019-2020	2.1
31	أدوات التيسير الكمي المستخدمة خلال الفترة 2019-2020	2.2
32	الارتفاع الحاد في الودائع	2.3
34	فترة الانتقال التدريجي من التيسير الكمي الى التشديد الكمي خلال سنة 2020-2021	2.4
34	التوجه نحو سياسة التشديد الكمي خلال الفترة 2021-2023	2.5
35	انعكاسات سياسة التشديد الكمي على القطاع المصرفي	2.6
37	تحليل أداء البنوك الامريكية	3
38	انهيار البنوك الامريكية svb, signature, silvergate	3.1
43	تقييم أداء البنوك محل الدراسة حسب نموذج CAMELS	3.2
خامسا: مناقشة النتائج والتوصيات		
62	نتائج الدراسة	1
63	مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات	2
64	المقترحات	3
65	آفاق الدراسة	4
67	قائمة المراجع	
72	الملخص باللغتين العربية والانجليزية	

فهرس الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم
28	معدلات التضخم العالمي	01
30	معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية	02
32	ودائع جميع البنوك الأمريكية التجارية	03
33	نمو الودائع غير المؤمنة خلال التيسير الكمي في الجائحة	04
36	أسعار الفائدة للاحتياطي الفدرالي	05
37	الخسائر غير المحققة في القطاع المصرفي	06

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS	9
02	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة باللغة العربية	16
03	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة باللغة الاجنبية	17
04	سلم القرار والتقييم النهائي للبنك وفق نموذج CAMELS	24
05	النسب المستخدمة لتقييم الاداء في الدراسة	43
06	تصنيف كفاية رأس المال لبنك silicon valley	44
07	تصنيف جودة الاصول لبنك silicon valley	45
08	مؤشر كفاءة الادارة لبنك silicon valley	46
09	تصنيف كفاءة الادارة لبنك silicon valley	47
10	مؤشرات الربحية لبنك silicon valley	47
11	تصنيف ربحية البنوك	48
12	تصنيف ربحية بنك silicon valley	48
13	تصنيف سيولة بنك silicon valley	49
14	التصنيف النهائي لبنك silicon valley	51
15	تصنيف المؤشرات المالية لبنك signature	52
16	التصنيف النهائي لبنك signature	55
17	تصنيف المؤشرات المالية لبنك silvergate	56
18	التصنيف النهائي لبنك signature	59

قائمة الاختصارات

الرمز	الشرح
SVB	Silicon valley bank
Low I	Low Interest
MBS	Mortgage-backed securities
RAROC	Risk-Adjusted return on capital
ROE	return on equity
ROA	Return on assets
RWA	Risk weighted assets
FDIC	Fedral deposit insurance corporation
FED	FEDRAL
FTX	Future exchange

أولاً: الإطار

العام للدراسة

تمهيد:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة موجة من التحديات الاقتصادية، كان أبرزها تصاعد معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء. وفي مواجهة هذه الأزمة، لجأت البنوك المركزية، وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى تطبيق سياسات نقدية غير تقليدية، تمثلت في برامج التيسير الكمي ورفع أسعار الفائدة بشكل متسارع، بهدف كبح جماح التضخم وتحقيق الاستقرار المالي. ورغم أن هذه الأدوات استُخدمت لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، لكن لها انعكاسات مباشرة وعميقة على القطاع المصرفي.

تفاقمت هذه الاختلالات مع جائحة كوفيد-19، التي دفعت السلطات النقدية إلى ضخ سيولة ضخمة في الأسواق، ما غدّى فقاعات في الأصول ورفع مستويات الديون. وفي خضم محاولات التعافي، جاءت الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022 لتضيف بعداً جيوسياسياً معقداً زاد من اضطرابات سلاسل الإمداد، ورفع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً، ما ساهم في تسريع وتيرة التضخم على المستوى العالمي.

لمواجهة هذا التضخم الحاد، قامت البنوك المركزية خصوصاً في الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة بشكل متسارع، مما أدى إلى تغير حاد من تيسير إلى تشديد نقدي وقد كشف ذلك عن ضعف بعض المؤسسات المصرفية، خاصة تلك التي لها استثمارات طويلة الأجل وقد أدى هذا إلى انهيار بنوك بارزة مثل Silicon Valley Bank (SVB)، Signature Bank، وSilvergate Bank، نتيجة لفقدان السيولة وتآكل قيمة أصولها.

1. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ظل التقلبات الاقتصادية المتسارعة، أصبحت السياسة النقدية غير التقليدية أداة رئيسية تستخدمها البنوك المركزية لمواجهة الازمات المالية والاقتصادية، لاسيما في بيئات التضخم المرتفع، فظهرت تداعيات سلبية على بعض البنوك مما أدى إلى انهيارها ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية:

كيف ساهمت السياسة النقدية غير التقليدية في اختلال أداء البنوك الأمريكية في ظل التضخم

العالمي؟

وتتفرع الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف ساهمت السياسات النقدية غير التقليدية في تفاقم التضخم العالمي؟

الاطار العام للدراسة

- هل يعتبر التشديد الكمي من أحد العوامل التي أدت الى اختلال أداء البنوك الامريكية؟
- كيف يساهم نموذج CAMELS في الكشف عن نقاط الضعف التي أدت الى الانهيار؟

في ضوء العرض السابق للإشكالية والاسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف اختبار صحتها:

- أجبرت الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا الحكومات بما فيها البنك الفيدرالي الأمريكي على انتهاج سياسة التسيير الكمي وأسعار الفائدة السالبة لتمويل نفقاتها مما ساهم في تزايد معدلات التضخم.
- تساهم سياسة التشديد الكمي في الرفع من المعدلات المرجعية التي يمكن أن تؤثر على الودائع طويلة الأجل وبالتالي اختلال أداء البنوك الأمريكية.
- ساهم نموذج CAMELS في الكشف عن الاختلالات التي أدت الى انهيار البنوك محل الدراسة من خلال معيار جودة السيولة ومعيار تحليل الربحية.

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تداعيات السياسة النقدية غير التقليدية على أداء البنوك في ظل التضخم العالمي، ويمكن حصر الأهداف في النقاط التالية:

- تحليل السياسات النقدية غير التقليدية التي اتبعتها البنوك المركزية خلال فترة الازمات الاقتصادية والتضخم المرتفع وبيان أثرها على القطاع المصرفي الأمريكي.
- دراسة الأسباب التي أدت إلى انهيار بنوك أمريكية مثل SVB و Signature و Silvergate.
- التعرف على كيفية تقييم أداء البنوك الأمريكية الثلاثة باستخدام نموذج CAMELS خلال فترة تطبيق السياسات النقدية غير التقليدية.

3. أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة نابعة حول الأحداث المعاصرة المرتبطة بانهيارات القطاع المصرفي الأمريكي، والتي دفعت الاقتصاديين إلى البحث في أسباب تلك الانهيارات، بالإضافة إلى تقييم التأثيرات الفعلية للسياسة النقدية غير التقليدية على أداء البنوك في ظل التضخم العالمي، مما يوفر فهما عميقا لكيفية تفاعل المؤسسات المصرفية مع هذه الأدوات النقدية لمواجهة الازمات المالية والتضخم.

4. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة على الفترة ما بين 2016 و2024، وهي فترة اتسمت بتغيرات حادة مست الاقتصاد العالمي من حرب الروسية الاوكرانية وكوفيد 19 وما تبعها من السياسات النقدية منتهجة أدت الى اختلال القطاع المصرفي الأمريكي.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على البنوك الأمريكية المذكورة التي تأثرت مباشرة بالسياسة النقدية الفيدرالية حيث تم التركيز على البنوك الثلاث silicon valley bank, signature bank, silvergate bank لأنها كانت من أحسن وأولى البنوك التي تعرضت للانهايار.

5. صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبة الدراسة في قياس حساسية البنك لمخاطر السوق، بالإضافة الى عدم توفر التقارير المالية ل 2023 من أجل إجراء تقييم أداء البنوك محل الدراسة.

6. التعريفات الاجرائية:

-  **التضخم العالمي:** الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار على نطاق عالمي نتيجة الصدمات الاقتصادية والاضطرابات في العرض والطلب.
-  **السياسة النقدية غير التقليدية:** هي مجموعة من الوسائل والاجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة. (قسول و عبو ، 2019 ، صفحة 52)
-  **أداء البنوك:** يوضح المستوى الذي بلغه البنك خلال فترة زمنية محددة وهذا باستخدام مؤشرات ونماذج لقياس وتقييم هذا المستوى. (موساوي و مرسى، 2023 ، صفحة 527)
-  **الانهايار البنكي:** هو فشل البنك في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه عملائه نتيجة عجزه عن إدارة السيولة أو المخاطر بشكل فعال يكون ناتجا عن انخفاض في قدرة البنك على تلبية طلبات السحب من العملاء أو تسديد الديون المستحقة أو تحقيق العوائد اللازمة لضمان استمراريته التشغيلية.

ثانياً: أدبيات

الدراسة

الإطار النظري للدراسة

لجأت البنوك المركزية إلى سياسات نقدية غير تقليدية أبرزها الرفع المتزايد لأسعار الفائدة والتيسير الكمي بهدف كبح جماح الأسعار في ظل تصاعد معدلات التضخم العالمي لكن هذه السياسات كان لها انعكاسات مباشرة على استقرار البنوك لا سيما تلك المستثمرة في سندات طويلة الأجل.

وقد أدى ذلك إلى انهيار عدد من البنوك الأمريكية في 2023، مثل Silicon Valley Bank، Signature Bank، وSilvergate Bank، مما أبرز عدم قدرة بعض البنوك في مواجهة التغيرات المفاجئة في البيئة النقدية.

1. التضخم العالمي:

برز التضخم العالمي كواحد من أكثر القضايا الاقتصادية إلحاحًا في القرن الحادي والعشرين، وخاصة في أعقاب جائحة كوفيد-19، والاضطرابات الجيوسياسية مثل الصراع بين روسيا وأوكرانيا. وقد أثر التضخم المتزايد على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، حيث أدى ارتفاع أسعار السلع والخدمات والسلع الأساسية إلى إجهاد دخول الأسر وتآكل القوة الشرائية (الحربي، 2024).

من خلال ما سبق سنتطرق الى مفهوم التضخم، أنواعه، أسبابه وطرق معالجته:

1. تعريف التضخم:

هو ظاهرة تعكس اختلالاً أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد، بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود (عرض النقد) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات. كما قد يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة. (طه، 2021، صفحة 6)

2. أنواع التضخم:

يمكن أن نميز بين أنواع مختلفة من التضخم هي:

2.1. التضخم الأصيل أو الصريح أو الصحيح **explicit inflation**: يحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب

الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار

2.2. التضخم الزاحف **creeping inflation**: يتصف هذا بارتفاع بطيء في الأسعار حتى في الحالات التي

تكون فيها زيادة معتدلة في الطلب، أي ألا تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار

2.3. التضخم المكبوت **suppressed inflation**: يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع

نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاع الأسعار نتيجة الرقابة على الأسعار بسبب التدخل

الحكومي وإتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات للحد من الانفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار

2.4. التضخم المفرط **hyper inflation**: هو الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة جدا وتزداد معها سرعة تداول النقود وتفقد النقود إحدى أهم وظائفها، ألا وهي مستودع للقيمة. ويؤدي هذا النوع من التضخم إلى فقدان ثقة الجمهور بالعملة الوطنية بحيث يسعون للتخلص منها ويفضلون حيازة السلع والموجودات الثابتة أي أن الأفراد يرفضون الاحتفاظ بالنقود. (الزبيدي، 2009)

2.5. التضخم الركودي **stagflation**: يعبر عن وضع اقتصادي يعاني بصفة متزامنة من معدل نمو ضعيف أو يكاد يكون يساوي الصفر، ومن معدل تضخم مرتفع، بمعنى أنه في حالة التضخم الركودي يحدث تزامن بين الارتفاع في معدل التضخم ومعدل البطالة (طالبي، 2010، صفحة 160)

2.6. التضخم المستورد **Pass-through inflation**: عندما تتعرض العملة المحلية لضغوط نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون تكلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستورد من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي. (تواتي، 2022، صفحة 15)

3. أسباب التضخم:

التضخم العالمي ناتج عن عدة عوامل رئيسية:

3.1. التضخم الناتج عن الطلب (تواتي، 2022، صفحة 13): يعني وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض السلعي. خلال جائحة كوفيد-19، اتخذت الحكومات حول العالم (مثل الولايات المتحدة وأوروبا) إجراءات مالية ونقدية لتحفيز الاقتصاد، شملت ضخ مبالغ ضخمة من الأموال لدعم الأفراد والشركات ورغم أن هذه الإجراءات منعت الانهيار الاقتصادي، فإنها أدت إلى زيادة السيولة والإنفاق في وقت كانت فيه سلاسل التوريد والقدرة الإنتاجية لا تزال متأثرة. هذا التفاوت بين ارتفاع الطلب وضعف العرض تسبب في تضخم واضح، خاصة في قطاعات مثل الإسكان والسيارات والسلع الاستهلاكية.

3.2. التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف (مصطفى و أبو رمضان، 2016، صفحة 19): يحدث نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية أي زيادة أسعار عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية بشكل كبير في هذا النوع من التضخم التي بدأت في فبراير 2022، خاصة في أسواق الطاقة والغذاء كما تعرضت روسيا لعقوبات قلصت إمدادات الطاقة وأدت إلى ارتفاع أسعار النفط، مما زاد تكاليف النقل والإنتاج عالميًا. وفي الوقت نفسه،

الإطار النظري للدراسة

تضررت صادرات الحبوب والمنتجات الزراعية الأوكرانية بسبب الصراع، ما تسبب في ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا بنسبة تجاوزت 30% خلال عام 2022 وفقًا لمنظمة الفاو، مما ضاعف الضغوط التضخمية خصوصًا في الاقتصادات الناشئة حيث يشكل الغذاء جزءًا كبيرًا من نفقات الأسر.

3.3. اضطراب سلسلة التوريد: تسبب وباء كورونا في اضطراب كبير في سلاسل التوريد العالمية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم. في الصناعات مثل الإلكترونيات والسيارات تأثرت بسبب تأخر الإنتاج والشحن، خاصة في دول مثل الصين وجنوب شرق آسيا نتيجة الإغلاقات ونقص العمالة (الحربي، 2024). أما بالنسبة للحرب الروسية الأوكرانية فقد ساهمت في ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة انخفاض إمدادات النفط والغاز الروسي إلى أوروبا، مما دفع بأسعار الوقود إلى مستويات غير مسبقة بالإضافة إلى تأثير سلاسل الإمداد الغذائية، نظرًا بأن كل من روسيا وأوكرانيا تعدان من أبرز مصدري الحبوب والزيوت النباتية، مما تسبب في ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا وهذا الوضع دفع العديد من البنوك المركزية إلى اتخاذ إجراءات نقدية كرفع أسعار الفائدة لمحاولة كبح التضخم وهو ما أدى بدوره إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

4. طرق معالجة التضخم:

يعتبر التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول سواء المتقدمة منها أو النامية فتتنوع طرق معالجة التضخم بين سياسات نقدية ومالية مباشرة وأخرى هيكلية طويلة الأمد، تختلف فعاليتها حسب طبيعة الاقتصاد وأسباب التضخم نفسها وفيما يلي بعض الطرق لمعالجة التضخم:

4.1. السياسة المالية: هناك أداتان أساسيتان من أدوات السياسة المالية التي يمكن أن تستخدمان للحد من التضخم هما الانفاق الحكومي والضرائب، ففي أوقات التضخم ينبغي تقييد الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب بحيث يؤديان إلى تخفيض الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بشكل يؤدي إلى تخفيض الأسعار. (الزبيدي، 2009)

4.2. السياسة النقدية: تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسًا بإدارة وعرض استخدام النقود في الاقتصاد القومي، وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات والوسائل حيث تقسم إلى وسائل كمية تتضمن سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، سياسة نسبة الاحتياطي القانوني أما الوسائل النوعية فتتمثل في الإقناع الأدبي و الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع (بن مسعود و مراح ، 2023، صفحة 62). كما يمكن اللجوء إلى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لمعالجة التضخم وسنتطرق لها في العنصر القادم.

II. السياسة النقدية غير التقليدية:

في ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة أصبحت السياسات النقدية غير التقليدية أداة رئيسية تستخدمها البنوك المركزية لمواجهة الركود وتحقيق الاستقرار المالي، وقد برزت هذه السياسات بشكل ملحوظ بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 و جائحة كوفيد-19 حيث لجأت البنوك المركزية إلى التيسير الكمي، أسعار الفائدة الصفرية، وبرامج تسهيل الائتمان كوسائل لدعم الاقتصاد.

من خلال ما سبق سنتطرق الى مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية، وأدواتها وأهداف البنوك المركزية من تنفيذها.

1. تعريف السياسة النقدية غير التقليدية:

هي مجموعة من الأدوات الحديثة للسياسة النقدية والتي تطبق من طرف البنوك المركزية في ظروف اقتصادية خاصة كالأزمات المالية والاقتصادية عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية، تيسيرات كمية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والاجنبية كل ذلك بهدف دعم سير القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الازمة المالية (بديار، 2020، صفحة 104)

2. أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

منذ بداية الازمة المالية في سنة 2008 اتخذت البنوك المركزية في اقتصاديات الدول المتقدمة مجموعة من التدابير والاجراءات الحديثة والتي تنطوي في ظل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لمواجهة المخاطر المتزايدة للازمات المالية المتعاقبة ، نذكر منها : (بديار ، 2020 ، صفحة 105)

2.1. أداة أسعار الفائدة المنخفضة جدا أو الممتدة لفترة طويلة (low I):

يتخذ البنك المركزي قرار خفض معدل الفائدة عندما يلاحظ ببطء في معدلات النمو الاقتصادي، من أجل ضخ كميات كبيرة من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام لتصل الى مرحلة الانعاش الاقتصادي ;

فترتكز هذه الاداة من خلال الالتزام الصريح أو الضمني من البنك للحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب الى الصفر لفترة زمنية معينة، ويهدف هذا الاجراء الى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر فائدة عند مستوى منخفض، مما يؤدي بالضرورة الى انخفاض معدل الفائدة وانخفاض معدل الفائدة وارتفاع توقعات التضخم التي تولدها السياسة النقدية التوسعية المنتهجة للبنك المركزي، وبصفة عامة ترمي هذه الاداة الى تشجيع البنوك

الإطار النظري للدراسة

على تحمل المخاطر طويلة الاجل وزيادة الاقتراض المصرفي من خلال تحديد معدل الفائدة على الودائع عند عتبة أقل من الصفر .

2.2. التيسير الكمي (QE):

هو عملية يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود الالكترونية وطرحها في الاقتصاد دون مقابل). يسمح هذا الاجراء بزيادة الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك كما أن النقود الجديدة تستخدم أساسا لشراء الأصول من المؤسسات المالية، والفكرة هي أن هذه الاموال سوف تتدفق الى القطاعات الاخرى من الاقتصاد بهدف تشجيع الطلب والاستثمار. وقد تم استخدام هذا الاسلوب في بداية القرن الحادي والعشرين، عندما تم استخدام التسهيل الكمي QE1 ب 1700 مليار دولار للتخفيف من أثر الازمة المالية 2008-2009 من قبل الولايات المتحدة الامريكية، اليابان والمملكة المتحدة.

2.2.1. آلية عمل التيسير الكمي:

تُنقذ عملية التيسير الكمي (QE) عبر عمليات سوق مفتوحة، حيث يتحول البنك المركزي من مجرد صانع للسياسة النقدية إلى جهة تشتري وتبني الأدوات المالية. في أوقات الركود أو الأزمات الاقتصادية، تفقد الأسواق ثقتها وتواجه نقصًا حادًا في السيولة بسبب توقف تدفق التمويل، ما يدفع البنوك إلى البحث عن استثمارات منخفضة المخاطر كالأوراق الحكومية. هنا، تتجه البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر لتسهيل الوصول إلى السيولة بتكاليف إقراض متدنية. في المرحلة الثانية، تُمتص الأصول المتعثرة من القطاع المصرفي عبر شراء الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية (MBS)، كما حدث في خطة QE1 التي نفذها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال أزمة الرهن العقاري عام 2008، حيث خصص تريليونات الدولارات لشراء هذه الأصول. أخيرًا، تُكمل البنوك المركزية آليات التيسير الكمي عبر شراء السندات الحكومية لضخ السيولة في الاقتصاد، مع ضرورة الإشارة إلى المخاطر النظامية المرتبطة بهذه السياسات، مثل تضخم فقاعات الأصول وزيادة هشاشة البنوك في ظل تقلبات السوق.

2.3. التيسير النوعي (الائتماني):

يرتكز التيسير النوعي على تغيير تركيبة أصول ميزانية البنك المركزي دون الضرورة لرفعها، فالهدف من هذه السياسة تغيير الاسعار المتعلقة بالأوراق المالية المستهدفة. فيشمل التسهيل النوعي على زيادة المعروض النقدي بعدم شراء السندات الحكومية ولكن بشراء أصول القطاع الخاص مثل سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة برهن عقاري، للسماح للبنك المركزي للوصول الى جملة من الاهداف منها: الوصول الى معدل الفائدة المستهدف، تسهيل شروط التمويل لدى الشركات والمؤسسات المالية، تحسين إجمالي الظروف المالية في قطاعات السوق المالية (القطاع الخاص).

وبالتالي فإن التيسير الائتماني يؤدي الى تغيير مكونات أصول البنك المركزي دون المساس بحجم الميزانية العمومية للبنك لأن هذه السياسة قد تعرضه لمخاطر متعلقة بفقدان الضمان المشتري.

2.4. أداة توجيه استباقات المتعاملين:

ترتكز هذه الاداة على ارسال إشارات الى المتعاملين الاقتصاديين في الاسواق تخبرهم باتجاهات أسعار الفائدة في المستقبل، بعبارة أخرى يتم الاعلان من قبل البنك المركزي عن اتجاهات أسعار الفائدة في المستقبل، واستوحيث هذه الفكرة من نماذج الاقتصاد الكينزي الجديد والتي من خلالها يتم استباق المتعاملين لارتفاع المستوى العام للأسعار الامر الذي يؤدي الى تحفيزهم على رفع انفاقهم الحقيقي الحالي. (دودو و عبد الرزاق ، 2020 ، صفحة 356)

3. أهداف البنوك المركزية من تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية:

تهدف السياسة النقدية غير التقليدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة، وذلك باستخدام وسائل وإجراءات غير معتادة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة في أوقات الأزمات عندما تكون الأدوات التقليدية غير كافية.

حيث تؤثر زيادة الأموال المتداولة في الاقتصاد من خلال التيسير الكمي، فهو يهدف لضخ السيولة الى تجنب تجميد نسب الفائدة وتحفيز الطلب على النقد، ومع ذلك لا يمكن دائما ضمان استخدام هذه الأموال بفعالية إذ يعتمد ذلك استقرار الطلب على النقد، ولهذا السبب يتم توجيه عرض النقود نحو الدولة بما أنها المتعامل الاقتصادي الوحيد الذي من المؤكد أنه سينفق هذه الأموال من خلال عجز الميزانية. بالإضافة الى أن البنك المركزي يمكنه

الإطار النظري للدراسة

التأثير على منحى نسب الفائدة عبر الحفاظ على نسبة فائدة منخفضة لفترة طويلة، مما يوجه سلوك المتعاملين الاقتصاديين ويؤثر على معدلات التضخم و البطالة (صاري ، 2013)

ومع ذلك، فإن هذه الأدوات كان لها تداعيات مباشرة وغير مباشرة على أداء البنوك لا سيما في ظل ارتفاع معدلات التضخم العالمي، مما أثار تساؤلات حول مدى فعاليتها وتأثيرها على الربحية، السيولة، وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي لذا أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين هذه السياسات والأداء البنكي لتقييم مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي دون إحداث آثار جانبية سلبية على النظام المصرفي.

III. تقييم أداء البنوك:

تُعتبر البنوك من الركائز الأساسية لاستقرار الاقتصادي والتنمية المالية في أي بلد، حيث تلعب دورًا مهمًا في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو ومع التغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا المالية، بات تقييم أداء البنوك ضرورة لضمان كفاءتها واستدامتها وذلك عن طريق الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية التي تعكس قدرتها على إدارة المخاطر، تحقيق الربحية، وتعزيز الشمول المالي.

1. مفهوم تقييم أداء البنوك:

تقييم الأداء البنكي يمثل جملة من الإجراءات التي يتبناها البنك، والتي تمكنه من تحديد مدى فعالية القرارات المتخذة، وذلك بمقارنة النتائج المحققة والاهداف المسطرة، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية. (بلجيالي، 2023، صفحة 255)

2. مراحل تقييم أداء البنوك:

تمر عملية تقييم الأداء البنكي بجملة من المراحل نوجزها فيما يلي: (بلجيالي، 2023، صفحة 256)

2.1. مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: وذلك من القوائم المالية متمثلة بالمركز المالي وقائمة الدخل والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية إضافة الى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة البحث

2.2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: المتعلقة بالنشاط، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة بتحديد مدى موثوقية هذه البيانات إجراءات عملية التقييم: وذلك باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة الاقتصادية، وذلك بهدف التوصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه

الإطار النظري للدراسة

2.3. مقارنة النتائج: حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، والغرض من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعية وتحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها

2.4. تحديد الانحرافات وتفسيرها: وتعني معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع، أو الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه، ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها

2.5. التعامل مع الانحرافات ومعالجتها: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها في المرحلة القادمة

3. نماذج تقييم أداء البنوك:

نماذج تقييم أداء البنوك تعتمد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية التي تساعد في قياس أداء البنك وكفاءته المالية والإدارية، ومن أبرز هذه النماذج نذكر منها:

3.1. نموذج تقييم الأداء الأمريكي CAMELS:

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (بن عمر و نصير، 2017، صفحة 34) وتتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالتالي:

الجدول رقم 01: تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS

درجة التصنيف	الحكم	موقف البنك والإجراء الرقابي
التصنيف رقم 01	قوي	الموقف سليم من كل النواحي ولا يتخذ أي إجراء
التصنيف رقم 02	مرضي	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور ولكن يجب معالجة السلبيات
التصنيف رقم 03	متوسط	يظهر عناصر الضعف والقوة ويحتاج البنك رقابة ومتابعة لصيقة
التصنيف رقم 04	ضعيف	وضع البنك خطر قد يؤدي إلى الفشل ويحتاج برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
التصنيف رقم 05	ضعيف جداً	وضع البنك خطير جداً ويحتاج إلى رقابة دائمة وإشراف خاص من قبل البنك المركزي

المصدر: (حدو، 2023، صفحة 186)

3.2. نموذج PATROL:

يعد أداة رقابية خارجية حديثة تعطي مؤشرا على مدى تمتع البنوك بصحة جيدة، وتقديم المساعدة موارد الاشراف لعمليات التفتيش، حيث يعتبر نموذج PATROL نموذجا للإنذار المبكر ويستخدم من قبل السلطات الإشرافية والرقابية.

وعليه فهو يعد وسيلة فعالة لتقييم أداء البنوك من خلال البحث عن مشاكلها تحليلها و تقييمها بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية وبالتالي يحدد الوضع المالي للبنوك، حيث أنه ينبثق من نموذج CAMELS (بلجيلاي، 2023، صفحة 256)

3.2.1. مكونات النموذج PATROL:

يتكون نموذج تقييم أداء البنك من خمس مكونات وهي (بلجيلاي، 2023، صفحة 256):

أ- كفاية رأس المال (**Capital Adequacy**): باللغة الإيطالية (PATrimonio) عبارة عن تحديد مستوى رأس المال للبنك عنده بتجنب الخسائر المحتملة والامتثال لمستويات الملاءة المقبولة.

$$\text{كفاية رأس المال} = \text{نسبة رأس المال} \div \text{الأصول}$$

ب- الربحية (**Profitability**): باللغة الإيطالية (Redditivita) حيث تمثل القدرة على تحقيق أعلى العوائد والتي تمكن من زيادة حقوق المساهمين.

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{الدخل} \div \text{إجمالي الأصول}$$

ج- مخاطر الائتمان (**Credit Risk**): باللغة الإيطالية (Rischiosita) يعني احتمالية عدم السداد والوفاء بالالتزامات من قبل العملاء المقترضين من البنوك عند فترة الاستحقاق.

$$\text{مخاطر الائتمان} = \text{مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها} \div \text{مجموع الائتمان الممنوح}$$

د- التنظيم (**Organization**): باللغة الإيطالية (Organizzazione) يعني قدرة البنك على التحكم في التكاليف الإدارية وزيادة إنتاجيته وتحقيق أقصى الأرباح.

$$\text{التنظيم} = \text{إجمالي التكاليف التشغيلية} \div \text{إجمالي الأصول}$$

هـ- السيولة (**Liquidity**): باللغة الإيطالية (Liquidita) تتأثر سيولة البنك بقدرته على الوفاء بديونه قصيرة الاجل والقدرة على التعامل مع العمليات السحب غير المتوقعة من المودعين.

السيولة = مجموع الأصول المتداولة ÷ إجمالي الأصول

3.3. نموذج RAROC:

يعتبر العائد على رأس المال المعدل بالخطر أداة لقياس المخاطر وتحديد كمية رأس المال المخاطر Risk capital المطلوب من أجل دعم الصفقات أو الأنشطة والعمليات التي يقوم بها، ويستخدم RAROC على مستوى الدائرة التجارية بالبنوك في توفير معطيات حول مستوى المخاطر والربحية المتوقعة لحظة معالجة طلبات الاقتراض، الامر الذي يجعل معه عملية الإقراض أكثر عقلانية من جهة، كما يسمح من جهة أخرى بالتسيير الجيد للأموال الخاصة من خلال تعديل الربحية بشكل مسبق عند اتخاذ قرار الإقراض أو الاستثمار. (بورقة، 2024، صفحة 138)

يشار الى المعدل بأنه حاصل قسمة العائد المعدل المتعلقة بمخاطر أصل مالي (المؤونات الاقتصادية ناقص النتيجة) وحجم الخسائر غير المتوقعة أو ما يطلق عليه بعبارة أخرى رأس المال الاقتصادي في مدة معينة، ويمكن ترجمة ذلك بالمعادلة أسفله:

$$RAROC = \left(\frac{\text{العائد المعدل}}{\text{رأس المال الخاص الاقتصادي}} \right)$$

$$RAROC = \left(\frac{\text{المؤونات الاقتصادية -}}{\text{رأس المال الخاص الاقتصادي}} \right)$$

تهدف طريقة RAROC الى الوصول الى الأهداف التالية: (بورقة، 2024، صفحة 139)

- يتيح النموذج إجراء حساب كمي لاحتمال عدم الحصول على قيمة الائتمان لاتخاذ القرار المناسب.
- تحديد الحد الأقصى للخسائر يجعل من الممكن التحديد الدقيق لمستوى رأس المال الاقتصادي الخاص.

الإطار النظري للدراسة

- تقوم طريقة RAROC بتقييم المخاطر وربطها بالعوائد التي تم الحصول عليها لاتخاذ قرار إعادة توزيع المخاطر المختلفة.
 - التمييز بين نوعين من مخاطر الائتمان، مخاطر الائتمان المتوقعة ومخاطر الائتمان الاستثنائية حيث:
 - يتعلق الخطر المتوقع بمتوسط الأخطاء والخسائر التي يتحملها البنك جراء عدم حصوله على مستحقاته من الزبائن.
 - في حين الخطر الغير المتوقع فيجابه البنك من خلال رأس المال الاقتصادي، بمعنى المبلغ الأقصى للخسائر منقوص منه المبلغ المتوسط للخسائر.
١٧. الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية في أي بحث علمي، إذ تشكل الإطار المرجعي الذي تنطلق منه الدراسة الحالية، وتُسهم في توجيه مسارها وتحديد أبعادها النظرية والمنهجية. وتشمل هذه الدراسات ما ورد في الكتب العلمية المتخصصة، والمجلات والدوريات المحكمة، والرسائل الجامعية، إضافة إلى البحوث والتقارير التطبيقية ذات الصلة، شريطة أن تتقاطع في موضوعها أو منهجها مع موضوع البحث الحالي.

وفي سياق دراستنا الراهنة، سيتم التركيز على مجموعة منتقاة من الدراسات التي تناولت آثار السياسة النقدية غير التقليدية على أداء البنوك، في ظل بيئة اقتصادية تتسم بارتفاع معدلات التضخم على المستوى العالمي.

١. دراسات سابقة باللغة العربية:

١.١. دراسة نور الدين قدوري وعيسى حجاب (2024):

عبارة عن مقال بعنوان "التوجه نحو سياسة التشديد الكمي بعد أزمة جائحة كورونا" حيث تهدف الدراسة الى تحديد البعد المفاهيمي لظهور سياسة التشديد الكمي ضمن أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، بالإضافة الى تحديد مدى مساهمة تلك السياسة في تحقيق الأهداف المرجوة منها في الاقتصاد الأمريكي، وتوصل الباحثان الى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- يتطلب تطبيق السياسة النقدية الحديثة المروحة بين التشديد والتيسير النقدي، فقد يؤدي تشديد السياسة النقدية ي غياب دليل على ضغوط التضخم المفرط الى خسارة غير مبررة، في حين أنه إذا حدثت زيادة غير مبررة في التدفق، فسيكون لدى صانعي السياسات الأدوات اللازمة لمعالجة هذه الزيادة
- يتم التوجه في الاقتصاد الأمريكي نحو سياسة التيسير الكمي إذا توفر سببان، هما معدل التضخم أقل من 2% وانكماش اقتصادي يحول دون التوظيف

- عرفت الفترة الموالية لأزمة كورونا مرواحة للاقتصاد الأمريكي بين الانكماش والتضخم، الامر الذي تطلب تنويعا في السياسة النقدية بين التيسير والتشديد
 - أدت أسعار الطاقة المرتفعة الى ضغط الدخل الحقيقي متأثرا بالتباطؤ المرتبطة ب COVID في الصين، والتداعيات الاقتصادية للحرب الروسية ضد أوكرانيا
 - عملت العديد من البنوك المركزية بعد 2021 على تشديد السياسة النقدية بسبب المخاوف بشأن استمرار الضغوط التضخمية، فقد ارتفع التضخم الأجنبي بشكل كبير في معظم الاقتصاديات مدفوعا في الغالب بارتفاع أسعار الطاقة والغذاء
- 1.2. دراسة حدود أمال (2023):

عبارة عن مقال بعنوان "تقييم أداء البنوك باستخدام النموذج الأمريكي CAMELS في ظل جائحة كورونا". هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء في القطاع البنكي باستخدام نموذج التقييم الأمريكي CAMELS ، و قد تم تطبيق مؤشرات هذا النموذج على البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري و بنك الخليج الجزائر خلال السنة المالية 2020 في ظل جائحة كورونا، وتم الاعتماد على التقارير المالية السنوية لكلا البنكين. و وفق سلم القرار المستخدم في الدراسة تحصل البنك الوطني الجزائري على التصنيف الثالث و هو المتوسط في حين كان تصنيف بنك الخليج الجزائر الثاني و هو الملائم أو المرضي ، كما خلص أنه لا توجد فروق محسوسة في أداء البنكين خلال فترة الدراسة مع ضرورة سعي كلا البنكين للانتقال إلى التصنيف الأول.

1.3. دراسة بديار أمينة (2020) :

هي عبارة عن مقال بعنوان دراسة تحليلية لفعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في إدارة الالتزامات المالية تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو حيث تهدف هذه الدراسة الى قياس فعالية استخدام الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية في علاج الالتزامات المالية ولخصت النتائج بأن نجاح تطبيق التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية راجع الى عوامل مساعدة يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي مثل مرونته في إعادة الهيكلة السريعة للبنوك وسياسة إعادة التصنيع أ/ا بالنسبة لمنطقة اليورو فكانت غير فعالة خلال الازمة فالنتائج أوضحت أن التضخم مازال منخفضا أو سالب عند تطبيق السياسة كما أن لديها عملة غير مستقرة ومعدلات بطالة عاليو من الناحية الهيكلية وبالتالي كان لدى الاحتياطي الفدرالي استجابة أقوى بكثير من البنك المركزي الاوروبي.

1.4. دراسة عمر عبو وكمال قسول (2019):

عبارة عن مقال حول دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد مع عرض تجارب دولية حيث تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد والأدوات المستعملة من طرف السلطات النقدية في تطبيق سياساتها النقدية وفي الأخير عرض تجربة اليابان في التعامل مع أزمة الكساد التي حلت بها سنوات التسعينات من القرن الماضي، وتجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة في تعامل كل منها مع الأزمة المالية العالمية 2008

1.5. دراسة صاري علي (2016):

عبارة عن مقال بعنوان: السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة و انعكاساتها على أعمال البنوك المركزية في الدول النامية" تهدف الدراسة إلى تحليل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية التي اعتمدتها الدول المتقدمة بعد الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها غير المباشر على البنوك المركزية في الدول النامية. شملت الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة التحليل الوصفي المقارن للتجارب الدولية باستخدام المنهج التحليلي النظري وتوصل الباحث إلى أن هذه السياسات رغم نجاحها النسبي في تحفيز النمو، أدت إلى تقلبات في تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الصرف في الدول النامية، مما أثر على استقرار أنظمتها المصرفية.

2. دراسات سابقة باللغة الأجنبية:

2.1. دراسة Aron klein (2024):

مقال بعنوان **"federal reserve: conflicts between monetary policy and bank regulation in tackling inflation"** ، تهدف الدراسة إلى تحليل التعارض بين أدوار الاحتياطي الفيدرالي المختلفة، خاصة في ما يتعلق بالسياسة النقدية والإشراف المصرفي، وأثر ذلك على استقرار النظام المالي الأمريكي. استخدم الباحث بيانات مالية وتحليلًا اقتصاديًا للبنوك التي فشلت في أوائل 2023، مثل silicon valley bank & signature bank، معتمدًا على تقارير رسمية من المؤسسات التنظيمية مثل الاحتياطي الفيدرالي و FDIC. ولخصت النتائج أن السياسات النقدية المتبعة لمواجهة التضخم، والتي شملت رفع أسعار الفائدة بشكل حاد، تسببت في خسائر كبيرة للبنوك بسبب انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل التي كانت تحتفظ بها، بالإضافة الى وجود تقصير في الإشراف التنظيمي من قبل الاحتياطي الفيدرالي، مما ساهم في تفاقم الأزمة المصرفية.

2.2. دراسة vijaya kitty manda (2023):

مقال بعنوان "the collapse of silicon valley bank" قامت هذه الدراسة بتحليل أسباب وتداعيات انهيار بنك وادي السيليكون (SVB) في مارس 2023، وتحديد الدروس المستفادة للقطاع المصرفي العالمي وتوصلت إلى أن الانهيار كان نتيجة مزيج من سوء إدارة المخاطر، تركّز الودائع لدى شريحة ضيقة من العملاء (شركات التكنولوجيا الناشئة)، والخسائر الكبيرة الناتجة عن تراجع قيمة السندات بفعل رفع أسعار الفائدة. كما كشفت الدراسة عن ضعف في الرقابة والتنظيم، مما سهّل تفاقم الأزمة، في حين ساهم تدخل الجهات التنظيمية الأمريكية واستحواذ بنك First Citizens على أصول SVB في الحد من التأثيرات السلبية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في سياسات الإشراف على البنوك متوسطة الحجم وتعزيز استراتيجيات إدارة السيولة والمخاطر.

2.3. دراسة gurol baloglu, kaan ramazan cakali, nazan gungor karyagdi, kadir gokoglan (2023):

مقال بعنوان "managing and reporting liquidity risks : silicon valley bank case". تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انهيار بنك وادي السيليكون (SVB) من منظور إدارة مخاطر السيولة، من خلال دراسة حالة تركز على العلاقة بين تطورات السياسة النقدية العالمية وأثرها على السيولة المصرفية. اعتمدت الدراسة على تحليل مفصل للبيانات المالية للبنك، مع توظيف الأطر النظرية لمخاطر السيولة وأساليب قياسها مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر الصافي (NSFR)، إلى جانب تحليل تأثير تطبيقات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS 9) في إخفاء الخسائر غير المحققة. توصلت النتائج إلى أن ضعف إدارة المخاطر الداخلية، وسوء الإفصاح عن جودة الأصول، وغياب الرقابة التنظيمية على البنوك من الفئة الرابعة، ساهمت مجتمعة في تفاقم أزمة السيولة التي أدت إلى إفلاس البنك خلال يومين فقط. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الرقابة على السيولة حتى للبنوك.

2.4. دراسة vijaya kittu manda & lubza nihar (2023)

مقال بعنوان "the collapse of silvergate bank"، تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل التي أدت إلى انهيار silvergate bank، مع التركيز على التحديات المرتبطة بتعرضه الكبير لسوق العملات المشفرة، وتحديد أشكال المخاطر التي تواجه البنوك الحديثة التي تعتمد على نماذج أعمال غير تقليدية حيث اعتمد الباحثان على طريقة دراسة الحالة والبحث التاريخي لجمع البيانات من مواقع الأخبار الموثوقة ومواقع الجهات التنظيمية والحكومية. ولخصت النتائج بأن silvergate bank تعرض لضغوط كبيرة نتيجة تركيزه العالي على قطاع العملات المشفرة، مما جعله عرضة لمخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية بالإضافة إلى ضعف الأطر التنظيمية التقليدية في التعامل

الإطار النظري للدراسة

مع نماذج الأعمال الجديدة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، مما يشير إلى الحاجة إلى تحديث نظم الرقابة والإشراف المصرفي لتتناسب مع التحديات المعاصرة.

2.5. دراسة çagri hamurcu (2023)

مقال بعنوان **bank failure risk : a study on silicon valley bank, signature bank & silvergate capital corporation** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير ثلاثة مؤشرات مالية – وهي نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ونسبة النقد المتاح إلى إجمالي الأصول، ونسبة السعر إلى الأرباح – في التنبؤ بمخاطر فشل البنوك. وباستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من 2003 حتى 2022، وتمثل الأدوات المستخدمة في منهجية بيانات البانل و التحليل الكمي للمؤشرات المالية، تم تحليل عدد من البنوك الأمريكية، بما في ذلك تلك التي شهدت حالات فشل مثل silicon valley bank, signature bank, silvergate bank أظهرت النتائج أن زيادة نسبة الاستثمارات طويلة الأجل ترفع من احتمال الفشل البنكي، بينما تقل هذه المخاطر مع ارتفاع نسبة النقد المتاح. كما تبين أن ارتفاع نسبة السعر إلى الأرباح يرتبط بزيادة خطر الفشل، مما يشير إلى أهمية هذه المؤشرات في تقييم الاستقرار المالي للبنوك.

٧. ما يميز الدراسة عن الدراسة السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة وجب معرفة الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وتحديد الفجوة البحثية وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

1. الدراسات باللغة العربية:

عنوان الدراسة السابقة	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
دراسة نور الدين قدوري وعيسى حجاب (2024)	تهدف هذه الدراسة الى تحديد البعد المفاهيمي لظهور سياسة التشديد الكمي ضمن أدوات السياسة النقدية غير التقليدية أما دراستنا فتهدف لمعرفة الاسباب التي أدت للتحويل من سياسة تيسير الى سياسة تشديد وانعكاسها على أداء البنوك
دراسة حدو أمال (2023)	ركزت دراسة حدو أمال على تقييم أداء بنكين جزائريين (البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائري) باستخدام نموذج CAMELS خلال السنة المالية 2020 وفي ظل جائحة كورونا، مع الاعتماد على التصنيف المحلي للبنوك وتحديد درجة متانة كل بنك. أما موضوع دراستنا يهدف إلى تحليل تداعيات السياسة النقدية

الإطار النظري للدراسة

غير التقليدية على أداء البنوك الأمريكية المنهارة Silicon Valley Bank (SVB)، Signature Bank، و Silvergate Bank في ظل موجة التضخم العالمي وذلك باستخدام النموذج ذاته مما يمنح الدراسة بعداً تحليلياً مقارناً يعكس العلاقة بين اختيارات السياسة النقدية وأداء القطاع المصرفي خلال الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة في بيئة مصرفية متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية.	
تهدف هذه الدراسة الى قياس فعالية استخدام الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية في علاج الازمات المالية أما دراستنا فتهدف الى تحليل تأثير هذه السياسة على القطاع المصرفي	دراسة بديار أمينة (2020) :
تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد و الأدوات المستعملة من طرف السلطات النقدية في تطبيق سياساتها النقدية أما دراستنا فتهدف الى معرفة الاجراءات التي تقوم بها البنوك المركزية في ظل التضخم العالمي وآثارها على أداء البنوك	دراسة عمر عبو وكمال قسول (2019):
تهدف الدراسة إلى تحليل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية التي اعتمدها الدول المتقدمة بعد الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها غير المباشر على البنوك المركزية في الدول النامية أما ما ميز دراستنا عن الأخرى فهو تحليل السياسات النقدية غير التقليدية التي اتبعتها البنوك المركزية خلال فترات الازمات والتضخم المرتفع وتداعياتها على القطاع المصرفي	دراسة صاري علي (2016):

2. الدراسات باللغة الأجنبية:

عنوان الدراسة السابقة	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
دراسة Aron klein (2024): تناولت هذه الدراسة العلاقة بين السياسة النقدية والإشراف المصرفي حيث ركزت على التناقض بين الدورين الرئيسيين للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من جهة كمُشرّع يسعى إلى ضبط التضخم عبر أدوات السياسة النقدية كرفع أسعار الفائدة، ومن جهة أخرى كمؤسسة رقابية مسؤولة عن استقرار النظام المصرفي	

الإطار النظري للدراسة

أما دراستنا تسعى إلى فهم تداعيات السياسات النقدية غير التقليدية على الأداء المالي والتشغيلي للبنوك، مع التركيز على ثلاث بنوك تعرضت للانهييار مؤخراً: silicon valley bank, signature bank, silvergate bank وتحليل الأسباب الجوهرية لانهييارها	
قامت هذه الدراسة بتحليل أسباب وتداعيات انهيار بنك وادي السيليكون (SVB) في مارس 2023، وتحديد الدروس المستفادة للقطاع المصرفي العالمي أما دراستنا فتهدف إلى تقييم أداء البنوك silicon valley bank, signature bank, silvergate bank خلال فترة تطبيق السياسات النقدية غير التقليدية	دراسة vijaya kitty manda (2023):
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انهيار بنك وادي السيليكون (SVB) من منظور إدارة مخاطر السيولة أما دراستنا فتهدف إلى تحليل انهيار silicon valley bank, signature bank, silvergate bank وفق نموذج CAMELS	دراسة gurol baloglu, kaan ramazan cakali, nazan gungor karyagdi, kadir gokoglan (2023):
تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل التي أدت إلى انهيار silvergate bank مع التركيز على التحديات المرتبطة بتعرضه الكبير لسوق العملات المشفرة وتحديد أشكال المخاطر التي تواجه البنوك الحديثة التي تعتمد على نماذج أعمال غير تقليدية أما دراستنا فسعت إلى تقييم أداء البنك وفق نموذج CAMELS مع تقديم رؤية حول فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي وبيان ما إذا كانت تلك السياسات قد ساهمت بشكل غير مباشر في انهيار البنوك الثلاث	دراسة vijaya kittu manda & (2023) lubza nihar
تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين بعض المؤشرات المالية الداخلية، مثل نسبة الاستثمارات طويلة الأجل والنقد المتاح ونسبة السعر إلى الأرباح، ومخاطر فشل البنوك، وذلك باستخدام منهجية بيانات البائل وتحليل إحصائي يغطي الفترة من 2003 إلى 2022 بينما تهدف دراستنا إلى تقييم تأثير السياسات النقدية غير التقليدية والتضخم العالمي على أداء البنوك من 2016 إلى 2022، مع التركيز على تحليل حالات الانهييار للبنوك silicon valley	دراسة çagri hamurcu (2023)

الإطار النظري للدراسة

باستخدام bank, signature bank, silvergate bank ، نموذج CAMELS الذي يقيّم الأداء من خلال ستة أبعاد تشمل رأس المال وجودة الأصول والإدارة والربحية والسيولة والحساسية للمخاطر	
---	--

ثالثاً: الطريقة

والاجراءات

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل منهج الدراسة المستخدم، ومجتمع الدراسة وعيناتها، أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات.

1. منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي باعتباره الأنسب لفهم وتحليل العلاقة بين السياسات النقدية غير التقليدية وأداء البنوك في ظل بيئة اقتصادية مضطربة تتسم بارتفاع معدلات التضخم. ويهدف هذا المنهج إلى رصد الظاهرة المدروسة، وتفسير أبعادها، وتحليل الأسباب والعوامل التي ساهمت في انهيار البنوك الثلاثة: Silicon Valley Bank (SVB)، و Signature Bank، و Silvergate Bank.

وقد تم دعم هذا المنهج باستخدام التحليل من خلال دراسة حالات الانهيار الثلاثة من حيث هيكل الأصول والخصوم ومستوى التعرض للمخاطر باستخدام نموذج CAMELS، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة مع السياسة النقدية المتبعة في الفترة السابقة للانهيار كما تم توظيف المنهج الاستقرائي لاستنتاج النتائج.

2. مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من البنوك التجارية والمتخصصة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تأثرت بالتحويلات الأخيرة في السياسة النقدية، لاسيما في ظل موجة التضخم التي أعقبت جائحة كوفيد-19 والاضطرابات الجيوسياسية وقرارات رفع أسعار الفائدة التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي خلال عامي 2022 و 2023.

فيُعد النظام المصرفي في الولايات المتحدة فريداً من نوعه على الصعيد العالمي في عدة جوانب، من أبرزها العدد الكبير للمؤسسات المصرفية، ففي النصف الثاني من عام 2023 تجاوز عدد البنوك العاملة في الولايات المتحدة 4,000 بنك وهو الأعلى مقارنة بأي دولة أخرى بالإضافة إلى ذلك، يوجد أكثر من 4,600 اتحاد ائتماني (credit unions) مما يرفع إجمالي عدد المؤسسات الإيداعية المؤمنة (insured depository institutions) إلى ما يقارب 9,000 مؤسسة (Klein، 2024، صفحة 6)

3. عينة الدراسة وخصائصها:

تم اختيار هذه العينة نظراً لتنوع نماذج أعمال البنوك الثلاثة، مما يُتيح تحليلاً أكثر شمولاً لتأثير السياسات النقدية غير التقليدية على مؤسسات مصرفية ذات طبيعة وأنشطة مختلفة، لكن تواجه تحديات مشتركة مرتبطة بالتحويلات الاقتصادية الكبرى وهذه البنوك هي:

- **Silicon Valley Bank**: بنك متخصص في تمويل الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا، وقد انهيار في مارس 2023 نتيجة تعرضه لخسائر كبيرة مرتبطة بسندات طويلة الأجل تأثرت بارتفاع أسعار الفائدة
 - **Signature Bank**: بنك متنوع الخدمات، له تعاملات كبيرة في قطاع العملات الرقمية، وقد أُغلق بشكل مفاجئ في أعقاب انهيار SVB نتيجة ضغوط سحب جماعي للودائع
 - **Silvergate Bank**: مؤسسة مالية كانت تركز بشكل رئيسي على خدمات التمويل في مجال الأصول الرقمية، وتعرضت لانهيار تدريجي بسبب الانكماش الحاد في سوق العملات المشفرة وتراجع الثقة
- تتميز عينة الدراسة بعدة خصائص تجعلها ملائمة لتحقيق أهداف البحث وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية غير التقليدية وأداء البنوك، خصوصًا في ظل الظروف التضخمية العالمية، وتتمثل خصائصها في:
- تنوع النشاط البنكي: حيث تختلف البنوك الثلاثة من حيث نماذج الأعمال إذ يركز SVB على تمويل الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا، بينما يرتبط Signature Bank بخدمات مالية متنوعة تشمل العملات الرقمية في حين تخصص Silvergate Bank بشكل أساسي في التعامل مع الأصول الرقمية والعملات المشفرة
 - الارتباط بالابتكار والقطاعات الحديثة: تتمتع البنوك الثلاثة بعلاقات وثيقة مع قطاعات متقلبة وسريعة النمو مثل التكنولوجيا والعملات الرقمية مما يجعلها نموذجًا مهمًا لدراسة المخاطر المرتبطة بالتمويل الحديث
 - التأثير المباشر بالسياسات النقدية: واجهت البنوك الثلاثة صعوبات كبيرة نتيجة رفع أسعار الفائدة وتشديد السياسة النقدية ما أدى إلى انهيارها خلال فترة زمنية قصيرة وهو ما يوفر بيئة تحليلية واضحة لقياس تأثير السياسة النقدية غير التقليدي
4. أداة الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل التضخم والسياسة النقدية غير التقليدية لمعرفة تأثيرها على أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS

4.1. نموذج تقييم الاداء البنكي CAMELS:

هو أداة دولية مكونة من ستة مؤشرات لتحديد سلامة المؤسسات المصرفية وقد صممتها الولايات المتحدة وقدمته كنظام إنذار مبكر لتقييم قوة البنوك على إطار متعدد الوظائف. وتتمثل هذه المؤشرات في: كفاية رأس

المال (C)، وجودة الأصول (A)، وكفاءة الإدارة (M)، والقدرة على تحقيق الأرباح (E)، والسيولة (L)، والحساسية لمخاطر السوق (S). يُعد S أحدث إضافة في عام 1996، ويُشار إليه مجتمعةً باسم CAMELS (saji thazhungal) (sahle, 2015, p. 10).

4.2. معايير النموذج:

تسعى المؤسسات المالية إلى تقييم أدائها من خلال تطبيق عدة معايير، هذه المعايير تستند إلى خطوات وأساليب تساعد في تقييم الفعلي لها قبل حدوث الخلل والازمة داخلها، ومن بين المعايير نذكرها باختصار كما يلي: (بن عمر و نصير ، 2017، صفحة 34):

4.2.1. كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، ويمكن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر
- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال

4.2.2. جودة الأصول:

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الاعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييرها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. وتم حسابها باستخدام النسب التالية:

صافي الدخل/إجمالي الأصول

4.2.3. كفاءة الإدارة:

يعتبر تقييم الإدارة لـ الأداء الإداري عاملاً مهماً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه وقد تم حسابها باستخدام النسبة التالية:

المصاريف التشغيلية/إجمالي الأصول

4.2.4. الربحية:

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، وهناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، معدلات الدخل والانفاق والمؤشرات المالية الهيكلية

4.2.5. السيولة:

يجب على إدارة السيولة لدى البنك أن تكفل أن البنك قادر على الإبقاء على مستوى كاف من السيولة لمقابلة الالتزامات لدى البنك وفي لوقت المناسب، وأن لا يكون حساب التكلفة أو الاعتماد على مصادر أموال قد لا تكون متوافرة في الظروف الصعبة وللحكم على مدى توفر السيولة لدى البنك يتم حساب مجموعة من النسب منها (حدو، 2023، صفحة 188):

نسبة القروض الى الودائع

نسبة القروض الممنوحة الى إجمالي الأصول

4.2.6. حساسية مخاطر السوق:

تستعمل في هذا المعيار مؤشرات خاصة بمفاهيم السوق منها درجة حساسية إيرادات البنك ورأس المال للتغيرات المعاكسة في سعر الفائدة وسعر الصرف، درجة تعقيد نشاطات البنك في الأدوات غير المحتفظ بها للمتاجرة وغيرها لذلك فإن البنك يقوم بإجراء تقييم للمخاطر المادية مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر التركيز الائتماني، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر القانونية، مخاطر السمعة.... (عياد و براني، 2021، صفحة 903)

وبعد تقييم كل عنصر من عناصر نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS على حدى، تأتي مرحلة التقييم الكلي للبنك، حيث تتراوح درجات التصنيف النهائي وفق نظام التقييم البنكي كما سبق وأشرنا إليه، ويمكن توضيح هاته التصنيفات و تفسيرها وفقا للجدول التالي:

الطريقة والإجراءات

الجدول رقم 02: سلم القرار والتقييم النهائي للبنك وفق نموذج

الفئات والتنقيط						
C	الفئات	أكبر من 11%	8%-11%	4%-8%	1%-4%	أقل من 1%
	الحكم على المؤشر	قوي	ملائم	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
	التنقيط	1	2	3	4	5
A	الفئات	أقل من 1.5%	1.5%-3.5%	3.5%-7%	7%-9.5%	أكبر من 9.5%
	الحكم على المؤشر	قوية	ملائمة	متوسطة	ضعيفة	غير مرضية
	التنقيط	1	2	3	4	5
M	الفئات	أقل من 5%	5%-15%	15%-20%	20%-25%	25%-30%
	الحكم على المؤشر	جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
	التنقيط	1	2	3	4	5
E	الفئات	أكبر من 22%	17%-21.9%	16.9% - 10%	7%-9.9%	أقل من 6.9%
	الحكم على المؤشر	جيد جدا	مرضي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
	التنقيط	1	2	3	4	5
L	الفئات	أقل من 60%	60%-65%	65%-70%	70%-80%	أكبر من 80%
	الحكم على المؤشر	قوي	ملائم	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
	التنقيط	1	2	3	4	5
S	الفئات	أقل من 25%	26%-30%	31%-37%	38%-42%	أكبر من 43%
	الحكم على المؤشر	قوي	ملائم	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
	التنقيط	1	2	3	4	5
الكلي	الفئات	1%-1.4%	1.5%-2.4%	2.5%-3.5%	3.6% - 4.4%	4.5%-5%
	الحكم على المؤشر	قوي	ملائم	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
	التنقيط	1	2	3	4	5

المصدر: (حدو، 2023، صفحة 188)

5. مصادر جمع البيانات:

تم استخدام مصدرين أساسيين هما:

- المصادر الثانوية: تم جمع البيانات من خلال الدراسات والأبحاث السابقة والمقالات لمعرفة حصص البنك الفيدرالي في عملية التيسير الكمي والتشديد لكبح التضخم
- المصادر الرئيسية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة الحالي، فقد تم اللجوء الى جمع البيانات من مصادر موثوقة، مثل التقارير السنوية للبنوك الثلاثة:
 - **SVB**: التقارير السنوية (annual reports)
 - **Signature bank**: التقارير السنوية (signature bank most recent annual report)
 - **Silvergate Bank**: التقارير السنوية (financial results)

رابعاً: عرض وتحليل البيانات

إن الضغوط التضخمية اليوم لا تشعر بها الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل تشعر بها أيضاً غالبية الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وعلى الرغم من اختلاف أسبابها عبر البلدان، فإن مهمة حل المشكلة ستقع في النهاية على عاتق البنوك المركزية الكبرى في العالم فهي تواجه تحديات في التعامل مع هذا التضخم عبر سياسات نقدية ومالية تهدف إلى كبح جماحه دون الإضرار بمعدلات النمو الاقتصادي

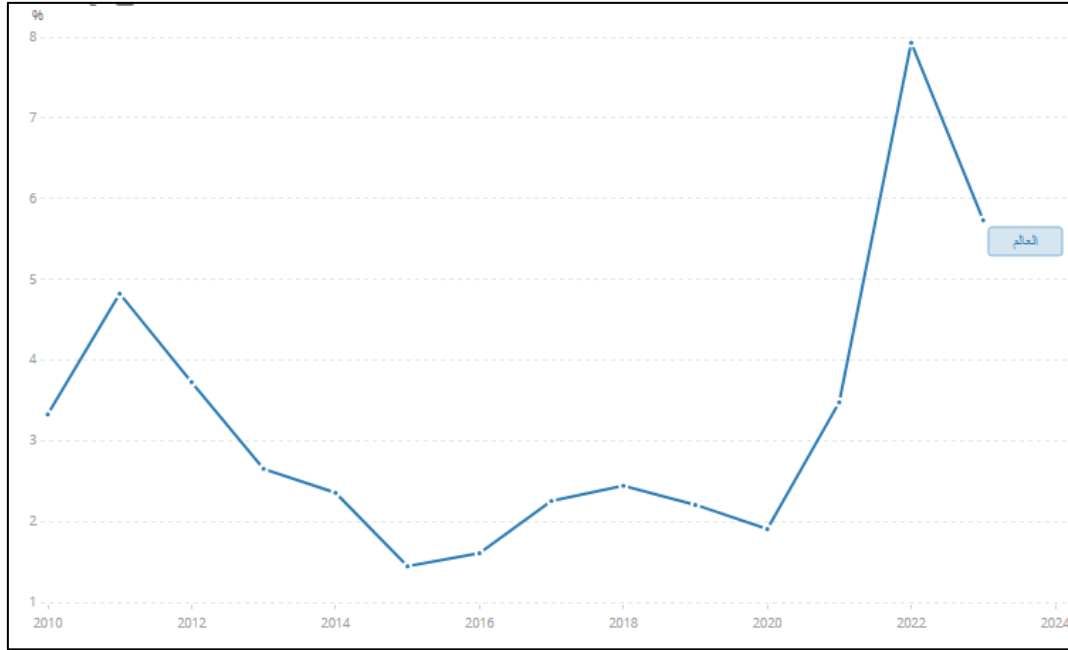
1. تحليل مسببات التضخم العالمي:

شهد العالم خلال السنوات الأربع الماضية سلسلة من الصدمات السلبية المتتالية أثارت المخاوف من موجات تضخمية مرتفعة في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، فبعد الانكماش الحاد الذي شهده الاقتصاد العالمي في بداية الجائحة مطلع عام 2020 بدأ التضخم في الارتفاع تدريجياً مع تعافي الطلب العالمي وتزايد اختناقات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار النفط وتفاقمت هذه الموجة التضخمية لاحقاً نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، إلى جانب تجدد اضطرابات الإمداد وهكذا، رافقت الأزمات الاقتصادية الكبرى زيادات ملحوظة في معدلات التضخم ورغم اختلاف أسبابها من فترة إلى أخرى فإن آثارها امتدت بشكل متفاوت بين الدول والمناطق وفقاً لطبيعة اقتصاداتها ودرجة تأثرها بالصدمات الخارجية، امتدت آثارها إلى الدول حيث سجلت 15 من أصل 34 دولة مصنفة كإقتصادات متقدمة معدلات تضخم تجاوزت 5% بنهاية عام 2021. (luckner, 2022)

يوضح الشكل البياني تطور معدل التضخم خلال الفترة من 2010 إلى 2025 التي شهدت العديد من الأزمات الاقتصادية العالمية المؤثرة. ففي الفترة 2010-2014 حافظ التضخم على مستويات معتدلة نتيجة استمرار التعافي من الأزمة المالية العالمية لعام 2008 مدعوماً بسياسات نقدية توسعية، أبرزها التيسير الكمي وخفض أسعار الفائدة و خلال الفترة 2015-2019 شهد العالم استقراراً نسبياً في معدلات التضخم مع انخفاض ملحوظ في 2015 بسبب تراجع أسعار النفط، تلاه ارتفاع تدريجي مدفوعاً بانتعاش أسعار السلع الأساسية. ومع دخول عام 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى صدمة اقتصادية كبيرة تسببت في انخفاض التضخم نتيجة الإغلاق وتعطل النشاط الاقتصادي إلا أن هذا الاتجاه انعكس في 2021 مع بدء التعافي، حيث ارتفع التضخم نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد وزيادة الطلب وتحفيز مالي غير مسبوق. بلغت معدلات التضخم ذروتها في عام 2022 متجاوزة 7%، مدفوعة بالحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وتعميق أزمة الإمدادات. أما في الفترة الأخيرة من 2023 إلى 2025 بدأت معدلات التضخم بالانخفاض تدريجياً نتيجة تشديد السياسات النقدية

ورفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية لكنها ظلت أعلى من المستويات الطبيعية ما قبل الجائحة ما يعكس استمرار التحديات الجيوسياسية المؤثرة في استقرار الأسعار العالمية

الشكل 01: معدلات التضخم العالمي



المصدر: يمكن تفحص الموقع عبر الرابط التالي [التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون \(% سنويًا Data | |\)](#)

كما تعكس البيانات الواردة في الشكل العلاقة المباشرة بسياسة استهداف التضخم، التي اعتمدتها البنوك المركزية كإطار لضمان استقرار الأسعار عبر تحديد معدل تضخم مستهدف غالبًا ما يكون في حدود 2%. ففي الفترة ما بين 2010 و2019 حافظت معدلات التضخم على مستويات قريبة من المعدل المستهدف مما يشير إلى فاعلية السياسة النقدية في تلك المرحلة، لكن جائحة كوفيد-19 في عام 2020 فرضت واقعًا استثنائيًا، حيث تراجعت الأولوية لاستهداف التضخم لصالح تحفيز الاقتصاد مما أدى لاحقًا إلى تصاعد معدلات التضخم بشكل حاد في عامي 2021 و2022 نتيجة لتراكم الضغوط مثل اختناقات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.

هذا الارتفاع تجاوز بشكل كبير المستويات المستهدفة ما دفع البنوك المركزية إلى التحول نحو سياسة نقدية انكماشية صارمة في الفترة 2023-2025 من خلال رفع أسعار الفائدة وتقليص الميزانيات العمومية في محاولة لإعادة التضخم إلى المسار المستهدف.

ومن هنا يمكن استنتاج الأسباب التي أدت الى ارتفاع التضخم العالمي:

✚ **أزمة جائحة كورونا:** شهد الاقتصاد العالمي تباطؤ في نموه قبل ظهور فيروس كورونا، مع بداية ظهوره الذي سرعان ما تحول الى جائحة عالمية هزت أركان الاقتصاد العالمي الذي شهد اضطرابات عديدة تفاوتت حدتها توقعات الاقتصاديين والخبراء، وقد أدت السياسات الصحية المنتهجة للتصدي للجائحة الى وضع العالم في موجة تضخمية لم يشهدها من قبل حيث أدى ذلك الى:

- **مشكلة سلاسل التوريد:** في أوائل شهر مارس عام 2020، خرج فيروس كورونا عن السيطرة في معظم دول العالم، حيث تبين أن معظم الدول الآسيوية التي تقف في مقدمتها الصين قد بدأت في عمليات إغلاق موسعة لتتبعها بعد ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبناء على ذلك تعرضت التجارة العالمية للشلل، الأمر الذي أدى الى توقف الكثير من عمليات الشحن، وبعد أن بدأت الصين في فتح اقتصادها مطلع شهر جويلية كانت سفن الشحن أمام هاجس تكديس كبير للحاويات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الأمر الذي أدى إلى مكوث كثير من السفن في عرض البحر من أجل عمليات التفريغ مما أدى إلى فرض علاوة إضافية كما أنه في ظل ما تعانيه الصين من نقص حاد في قطاع الشحن البحري جعلها عرضة لدفع مبالغ ضخمة إلى شركات الشحن من أجل نقل سلعها وهذه الزيادة يتحملها المستهلك الأخير، كما أن قطاع الشحن بالسفن واجه مشكلة شح العمالة (1 Ismael, 2022, p. 130)

- **ارتفاع أسعار المواد الأولية والغاز:** في بداية جائحة كوفيد-19 شهدت أسعار الغاز الطبيعي تراجعاً ملحوظاً نتيجة تباطؤ الطلب العالمي بفعل إجراءات الإغلاق والحجر الصحي التي فرضتها معظم دول العالم لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً؛ فمع مرور أشهر قليلة من عام 2021 بدأ السوق العالمي للغاز في التعافي تدريجياً من آثار الجائحة. غير أن هذا التعافي تزامن مع بروز أزمة جديدة تمثلت في الارتفاع الحاد للأسعار خصوصاً في السوقين الأوروبية والآسيوية. وقد ساهم في تفاقم هذا الوضع تراجع الإمدادات من بعض الدول المصدرة مثل النرويج وأستراليا بسبب أعمال الصيانة، إلى جانب امتناع روسيا عن ضخ كميات إضافية من الغاز نظراً لحاجتها إلى تعزيز مخزونها المحلي استعداداً لتلبية الطلب المتزايد خلال فصل الشتاء (ارتفاع أسعار الطاقة يشكل مخاطر تضخمية مع استمرار القيود على جانب العرض، 2021) (بتصرف).

✚ **أزمة الحرب الروسية الأوكرانية وتدخل البنوك المركزية:** أدت الحرب الروسية الأوكرانية الى حدوث صدمة في أسعار السلع الأساسية وأسعار الطاقة وأسعار المواد الغذائية وفقدان الأمن الغذائي، لينزلق الاقتصاد العالمي في دوامة التضخم، إذ تشير البيانات (الشكل 1) الى وصول التضخم الى أعلى مستوياته

في عام 2022 (Alnasrawi, 2023)

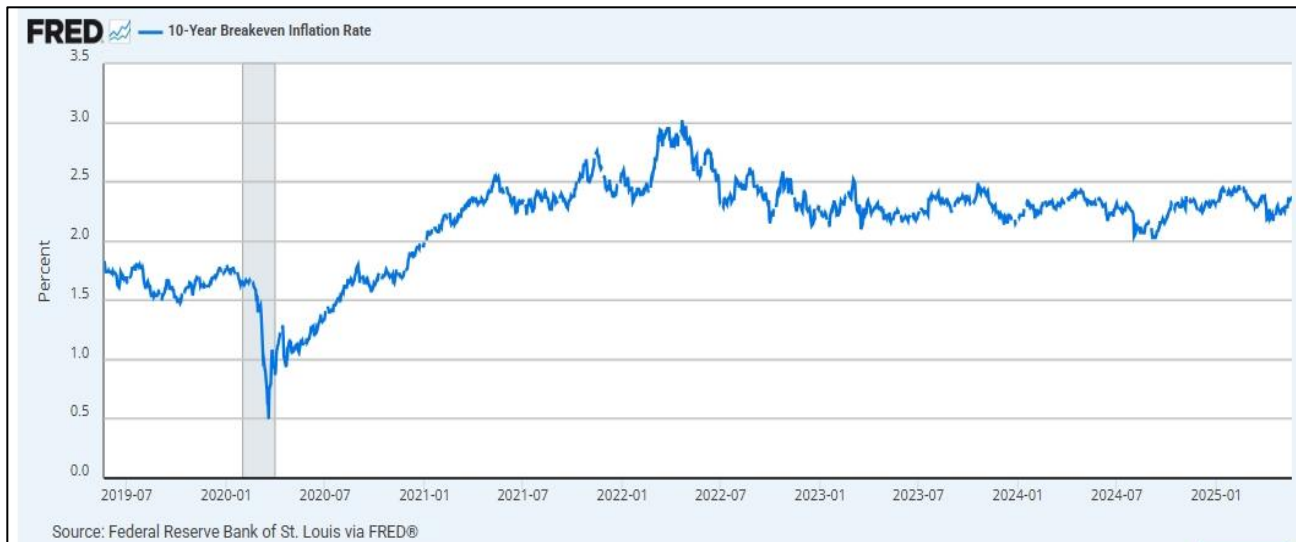
2. تحليل السياسة النقدية غير التقليدية المنتهجة من طرف البنك الفيدرالي

حاولت الدول اتخاذ إجراءات قوية من أجل كبح التضخم من خلال سياسات التشديد النقدي غير المسبوق ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أطلقت بنوك العالم المركزية العنان لسلسلة من الزيادات في أسعار الفائدة هي الأعلى لها منذ عقود، في إطار سعيها لكبح التضخم فقد رفع صناع السياسات أسعار الفائدة بنحو 400 نقطة أساس في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة منذ أواخر 2021، ونحو 650 نقطة أساس في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وقد يتعين على البنوك المركزية الرئيسية الاستمرار في تطبيق أسعار فائدة أعلى لمدة أطول

2.1. أسباب تبني سياسة التيسير الكمي خلال الفترة 2019-2020:

تميزت هذه الفترة بانخفاض معدل التضخم من 1.6% في ديسمبر 2019 إلى 0.9% في أبريل 2020 ثم تعافى التضخم جزئيا مع ارتفاع الطلب، فكان في حدود 1.3 في المائة فقط في ديسمبر 2020، أي أنه قل من هدف التضخم المسطر من طرف الاحتياطي الفيدرالي. كما أن الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2020 كان أقل بنسبة 2.5 في المائة من مستواه في الاربعاء الاربعة لسنة 2019 حيث بلغ 2.1 في المائة في النصف الثاني من علم 2019. (حجاب، 2024، صفحة 11)

الشكل 02: معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: (st, 2025)

ويرجع انخفاض معدل التضخم والانكماش الاقتصادي الى الاسباب التالية:

- ارتفعت أسعار الطاقة الاستهلاكية بشكل طفيف أثر من المؤشر الاساسي. وفي الوقت نفسه، سجلت أسعار المواد الغذائية زيادة طفيفة فقط في عام 2019، بسبب الاسعار الضعيفة للسلع الزراعية، ولم تسهم بشكل ضئيل في تضخم أسعار المستهلك بشكل عام. كما انخفضت أسعار الواردات المعلنة من الطاقة، قبل احتساب تأثيرات التعريفات على أسعار السلع المستوردة، استمرت في الانخفاض من ذروتها في منتصف عام 2018، استجابة لانخفاض التضخم الاجنبي والانخفاض في السلع غير النفطية ;
- الضعف في استهلاك الخدمات والصادرات الاجمالية التي نتجت الى حد كبير عن تداير التباعد الاجتماعي المستمرة لاحتواء الفيروس، ي الداخل والخارج ;
- انخفاض أسعار البنزين الذي نتج عن انهيار أسعار النفط في 2020 كما انخفضت أسعار تذاكر الطيران والفنادق بشكل ملحوظ، مدفوعة بالتخفيضات الهائلة في الطلب بسبب الوباء، وبقي استهلاك النفط وإنتاجه أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة ;
- تقلص الاستثمار الثابت للأعمال- أي النفقات الخاصة على المعدات والهيكل والبحث والتطوير والملكية الفكرية الأخرى- بشكل حاد في النصف الاول من 2020 ;
- انخفاض الانفاق على الخدمات مع استمرار التباعد الاجتماعي وأثره على تقييد النشاط الشخصي.

2.2. أدوات التيسير الكمي المستخدمة خلال الفترة 2019-2020:

عرفت السنتين الاوليتين للأزمة 2019-2020 ركودا اقتصاديا وتراجعا في معدل التضخم، لذا توجه صناع القرار الى اعتماد أدوات التيسير الكمي لتحفيز مكونات الطلب الكلي، ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي، وفيما يلي تفصيل للإجراءات المتخذة (حجاب، 2024، صفحة 485):

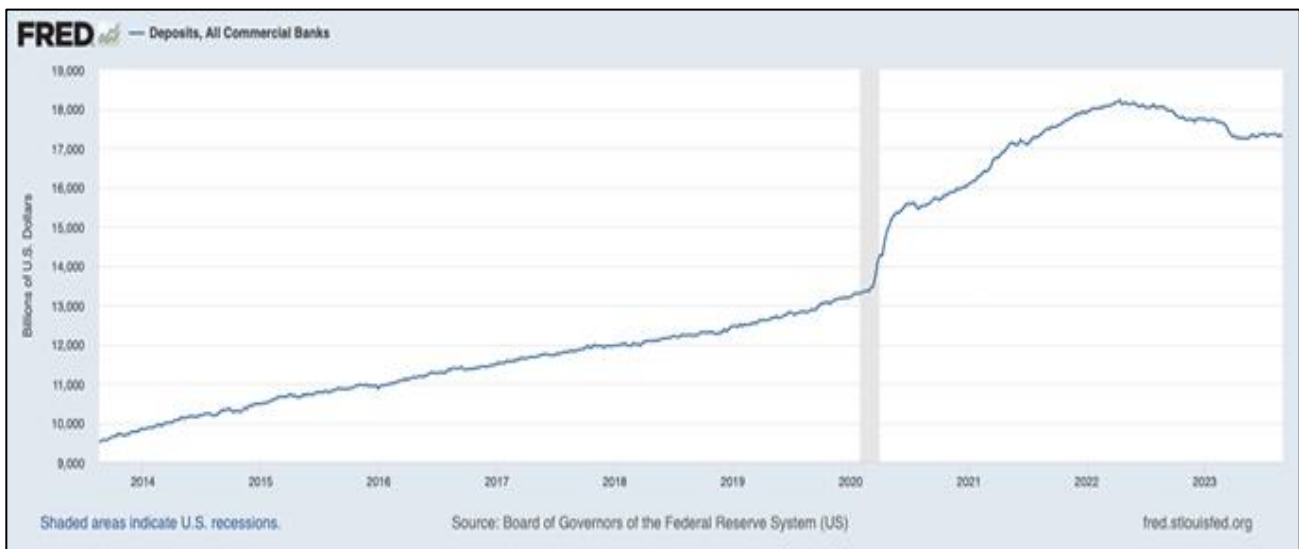
- قام الاحتياطي الفيدرالي بشراء أوراق مالية طويلة الاجل لممارسة ضغط هبوطي على أسعار الفائدة طويلة الاجل وتيسير الظروف المالية الاوسع نطاقا، وارتفع إجمالي أصول الاحتياطي الفيدرالي من حوالي 3.8 تريليون دولار في جويلية 2019 الى حوالي 4.1 تريليون دولار في فيفري 2020، مع حيازات من سندات الخزنة بحوالي 2.4 تريليون دولار أمريكي وممتلكات ديون الوكالة و MBS بحوالي 1.4 تريليون دولار ;
- خفضت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة FOMC النطاق المستهدف لسعر الاموال الفيدرالية في جويلية وسبتمبر و أكتوبر 2019 بمقدار 25 نقطة أساس لكل منهل، ليصل الى 1 في المائة ;

- انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الاجل، بما في ذلك على الاوراق التجارية وشهادات الایداع القابلة للتداول، وأسعار الفائدة على بطاقات الائتمان وقروض السيارات، أسعار الفائدة على الرهن العقاري ;
- خفض الاحتياطي الفدرالي سعر الفائدة المدفوع على أرصدة الاحتياطي المطلوبة والزائدة الى 2.1 % في جويلية و 1.8% في سبتمبر، و 1.55% في أكتوبر بنفس السنة ;
- خففت البنوك عدة شروط على القروض التجارية والصناعية، ويسرت شروط التمويل الاجمالية للشركات غير المالية وسط أسعار فائدة منخفضة ;

2.3. الارتفاع الحاد في الودائع:

شهد النظام المصرفي الأمريكي ارتفاعاً حاداً في الودائع نتيجةً لتدابير الاستجابة المتخذة خلال جائحة كوفيد وكما يوضح الشكل 04 ظلّ خط اتجاه ودائع البنوك التجارية مستقرًا لسنواتٍ سبقت الجائحة، ولكنه ارتفع وظلّ كذلك لعدة سنوات. زادت الودائع بمقدار 2.25 تريليون دولار أمريكي بين 11 مارس و16 سبتمبر 2020 حيث أغرقت السياسة المالية المستهلكين والشركات وحكومات الولايات والحكومات المحلية بأموال التحفيز. وبالحساب من البيانات الواردة في الشكل 04، يُمثّل هذا زيادةً بنسبة 17% في قاعدة الودائع الحالية. ولتوضيح ذلك، استغرق الأمر ثلاث سنوات من 1 يناير 2014 إلى 4 يناير 2017، لتحقيق زيادةٍ في الودائع بنسبة 17% مقارنةً بمستوى عام 2014. (Klein, 2024, p. 8)

الشكل 03: ودائع لجميع البنوك الامريكية التجارية

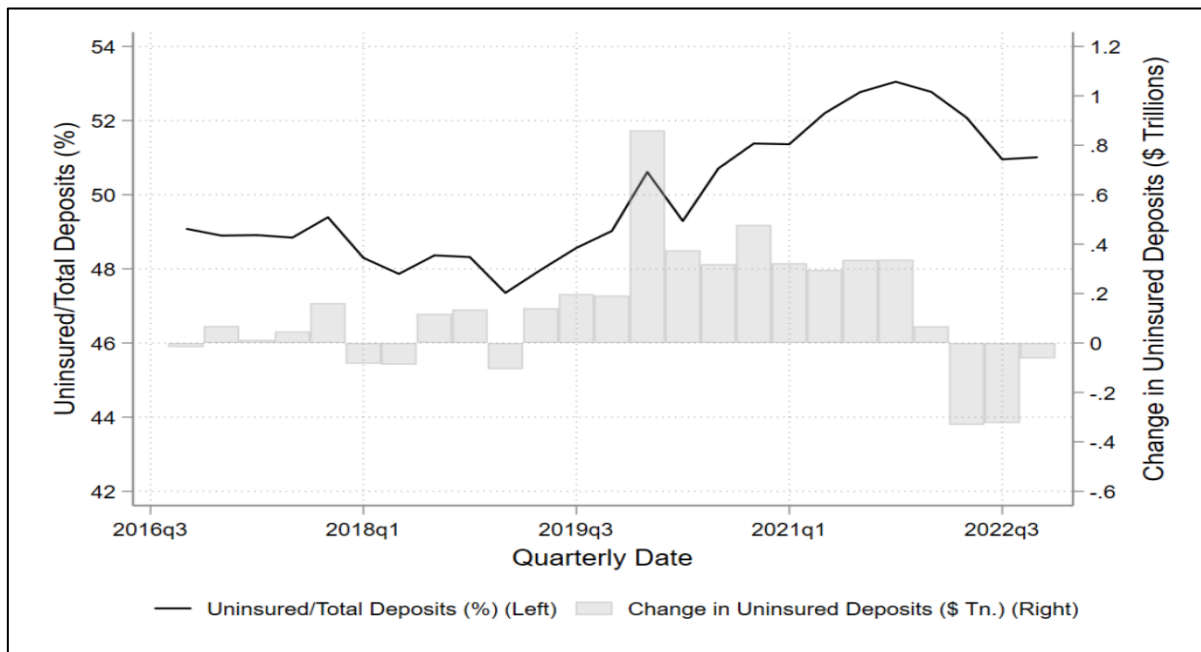


المصدر: (Klein، 2024، صفحة 14)

الشكل التالي يُفسر النمو السريع في الودائع المصرفية في الولايات المتحدة، على نحوٍ معقول، إلى حدٍ كبيرٍ بالاستجابة المالية الأوسع نطاقًا للولايات المتحدة مقارنةً بالدول الأخرى. فقد أغرقت الحكومة الفيدرالية الأسر والشركات وحكومات الولايات والحكومات المحلية بالسيولة النقدية ومن المرجح أن تكون المدخرات مرتفعةً بشكلٍ خاص نظرًا لعدم اليقين بشأن مدة إغلاق كوفيد والركود الاقتصادي.

أدى تطبيق التيسير الكمي في أعقاب جائحة كوفيد-19 إلى تدفقات ضخمة من السيولة داخل النظام المصرفي ما أنتج عن زيادة غير مسبوقه في الودائع البنكية، لا سيما الودائع غير المؤمنة، معرضة نفسها لمخاطر كبيرة عند رفع أسعار الفائدة وهذا ما حصل بالفعل عندما قام الاحتياطي الفدرالي بالانتقال من التيسير الكمي إلى التشديد الكمي ورفع أسعار الفائدة بدءًا من 2022 (acharya, 2023)، ما أدى إلى تراجع حاد في قيمة تلك الأوراق المالية، وتزامن ذلك مع تباطؤ قطاع التكنولوجيا، ما زاد من سحبات العملاء ولأن تلك الودائع كانت متقلبة وغير مؤمنة، فقد غادرت بسرعة هائلة، وتحولت إلى أزمة سيولة في البنك. كما بلغت الودائع غير المؤمنة 5.5 تريليون دولار نهاية عام 2019 و أكثر من 8 تريليونات دولار بحلول الربع الأول من عام 2022 كما يوضح الشكل التالي مما يعني زيادة ربع سنوية في الودائع غير المؤمنة بأكثر من 300 مليار دولار (وما يقرب من 900 مليار دولار في الربع الأول من عام 2020)، ونتيجة لذلك ارتفعت حصة الودائع غير المؤمنة من إجمالي الودائع من أقل من 48٪ إلى 53٪.

الشكل 04: نمو الودائع غير المؤمنة خلال التيسير الكمي في الجائحة



المصدر: (rajan & acharya, 2023)

يوضح الشكل 04 نمو نسبة الودائع غير المؤمنة إلى إجمالي ودائع البنوك المؤمنة من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) في الولايات المتحدة الأمريكية بين الربع الرابع من عام 2016 والربع الرابع من عام 2022 على المحور الصادي الأيسر. ويوضح المحور الصادي الأيمن مقياس الرسم البياني العمودي الذي يُظهر التغيرات في إجمالي الودائع غير المؤمنة بتريليونات الدولارات (acharya, 2023) أما بالنسبة للمنحنى الأسود يمثل ارتفاع نسبة الودائع غير المؤمنة إلى إجمالي الودائع من نحو 47% إلى أكثر من 52% خاصة بعد عام 2020 ما يعكس أثر التيسير الكمي الذي انتهجه الاحتياطي الفيدرالي خلال جائحة كوفيد-19. في الوقت ذاته، تُظهر الأعمدة الرمادية زيادات قوية في حجم هذه الودائع لا سيما في الربع الأول من عام 2020 قبل أن تبدأ بالتراجع التدريجي مع نهاية عام 2021 وبداية عام 2022 بالتزامن مع التحول نحو التشديد النقدي، يشير هذا الاتجاه إلى أن وفرة السيولة الناتجة عن التيسير الكمي دفعت المؤسسات إلى ضخ ودائع غير مؤمنة في البنوك مما زاد من عدم استقرار النظام المصرفي أمام أي تغير مفاجئ في السياسة النقدية أو البيئة الاقتصادية مثلما ظهر لاحقاً في أزمات بعض البنوك.

2.4. فترة الانتقال التدريجي من التيسير الكمي الى التشديد الكمي خلال لسنة 2020-2021

بعد التحسن الطفيف في معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدل التضخم بنسبة قليلة عن 2% قامت السلطات النقدية باتخاذ مجموعة من الاجراءات انتقلت فيها من التيسير والتشديد لتحقيق أهداف السياسة النقدية نذكر من بينها (حجاب، 2024)

- واصل الاحتياطي الفيدرالي توسيع حيازاته من سندات الخزنة بمقدار 80 مليار دولار شهرياً. فقد نمت الميزانية العمومية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الى 7.4 تريليون دولار في نهاية جويلية 2020 مما يعكس استمرار شراء الاصول للمساعدة في تعزيز الظروف المالية التيسيرية وسلاسة أداء السوق، بالتالي دعم تدفق الائتمان الى الاسر والشركات.
- تشديد معايير الائتمان المصرفي، كما أن معايير الاقراض الاستهلاكية أقل ملائمة مما كانت عليه قبل الوباء، بشكل عام، وهي صارمة بشكل خاص للأفراد ذوي التصنيف الائتماني المنخفض، كما شددت البنوك معايير الاقراض بشكل كبير في النصف الاول من عام 2020.

2.5. التوجه نحو سياسة التشديد الكمي خلال الفترة 2021-2023:

تميزت هذه الفترة بارتفاع معدل التضخم الى 5.8% في ديسمبر 2021 لينخفض الى 5.4% في جانفي 2023 بعد أن بلغ ذروته 7% في جوان 2022. 2021، كان إجمالي الناتج المحلي أعلى بنسبة 3 بالمائة من مستوله في الربع الاخير من علم 2019، قبل أن يبدأ الوباء . إلا أن الانتشار السريع لمتغير Omicron قد أدى الى تباطؤ وتيرة النشاط

الاقتصادي في وقت مبكر من عام 2022 ثم تلاه ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بوتيرة قوية بلغت 3% في النصف الثاني من 2022. ويرجع ارتفاع معدل التضخم والانتعاش الاقتصادي الى الاسباب التالية (حجاب، 2024):

- اختناقات سلسلة التوريد وصعوبات التوظيف والقيود الاخرى على السلع وسط طلب قوي والذي يمارس ضغطا تصاعديا واسع النطاق على الاسعار ;
 - الزيادات السريعة في أسعار الطاقة في النصف الثاني من 2021. لتصل الى أعلى مستوى لها منذ أكثر من سبع سنوات، بسبب اضطرابات انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية والزيادات المتواضعة من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول والتوترات الجيوسياسية مع روسيا ;
 - نما الانفاق الاستهلاكي بمعدل 1.8% في النصف الثاني من 2022 وهي نفس الوتيرة تقريبا كما في النصف الاول من العام، مما يشير الى أن عادات الانفاق لدى المستهلكين قد عادت الى أنماط ما قبل الوباء و الزيادات الكبيرة في الوظائف والاجور في العام الماضي ;
- 2.6. انعكاسات التشديد على القطاع المصرفي:

إن الإفراط في تبني سياسات التشديد الكمي من قبل البنوك المركزية، والتي تتركز بشكل أساسي في رفع أسعار الفائدة وإيقاف برامج التيسير الكمي التي تم اعتمادها خلال أزمة كورونا، قد يجر الاقتصاد العالمي، خاصة في الدول المتقدمة التي كانت سباقة في تطبيق هذه السياسات لكبح جماح التضخم، نحو الدخول في حالة من الركود التضخمي، فضلاً عن التسبب في أزمات حادة داخل القطاع المصرفي. وقد تجلت هذه المخاطر بوضوح في التجربة الأمريكية منذ بداية عام 2023، حيث أدى الرفع المتسارع لأسعار الفائدة إلى حدوث اختلالات في النظام المصرفي، تمثلت في انهيار عدة بنوك، من أبرزها silicon valley bank, signature bank, silvergate bank ويُعد انهيار SVB على وجه الخصوص مؤشراً قوياً على التأثير العميق للتشديد الكمي على الاستقرار المالي، ما يؤكد أن هذه السياسات، رغم ضرورتها في بعض السياقات، تنطوي على مخاطر جسيمة إذا لم تُطبق بحذر وتوازن.

يُظهر المنحنى في الشكل 05 مدى سرعة واستمرارية رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة مقارنة بفترات التشديد النقدي السابقة. وقد واجه الفيدرالي خلال هذه المرحلة معضلة كبيرة تمثلت في الموازنة بين بيئة تضخمية مرتفعة ومخاوف من حدوث ركود اقتصادي. وكما سيتضح لاحقاً، بدءاً من حالة بنك SVB، أصبحت الهشاشة في النظام المالي عاملاً ثالثاً مؤثراً في قرارات الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة

الشكل 05: أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي

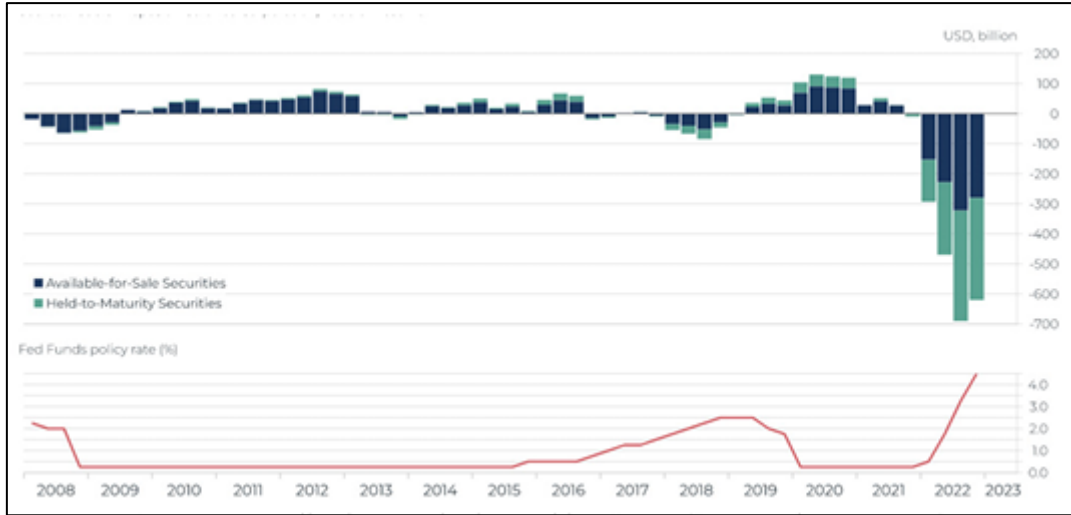


المصدر: (Dergisi, 2023, p. 13)

تسببت زيادات أسعار الفائدة في إحداث مشكلات في ميزانيات البنوك إذ أن الأصول كانت تحتوي على نسبة كبيرة من الأوراق المالية، وبالتالي بدأت القيمة السوقية لهذه الأصول (وفق مبدأ القيمة السوقية العادلة) بالتراجع مع ارتفاع أسعار الفائدة. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر غير المحققة للقطاع المصرفي نتيجة انخفاض قيمة محافظ الأوراق المالية بلغت نحو 600 مليار دولار وفي الظروف العادية، تُسجل هذه الأصول إما بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المطفأة لكن في حال حدوث أزمة سيولة، يصعب الكشف عن القيمة السوقية الفعلية للمحفظة التي يتم تقييمها بالتكلفة المطفأة (Dergisi, 2023) (بتصرف).

ويُبين الشكل 06 كيف تراكمت هذه الخسائر غير المحققة (unrealized losses) في القطاع المصرفي خلال عام 2022 مما ساهم في تفاقم المخاطر وفضح مواطن الضعف في البنية المالية للمؤسسات المصرفية.

الشكل 06 : الخسائر غير المحققة في القطاع المصرفي



المصدر : (Dergisi، 2023، صفحة 80)

3. تحليل أداء البنوك الأمريكية:

عرف أداء البنوك الأمريكية تغيرات كبيرة خلال الفترة الأخيرة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والسياسات النقدية الصارمة التي انتهجها الاحتياطي الفيدرالي لمكافحة التضخم ففي مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، استفادت البنوك من الفائدة المنخفضة وبرامج التحفيز المالي، ما أدى إلى تحسن أرباحها وزيادة السيولة، إلى جانب نمو محافظ القروض لكن هذا الأداء الإيجابي بدأ يتآكل تدريجيًا مع بدء رفع أسعار الفائدة منذ عام 2022 التي شكلت تحديًا مزدوجًا للبنوك من حيث انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل من جهة، وارتفاع تكلفة التمويل وتراجع الإقراض من جهة أخرى.

وقد كشفت أزمة مارس 2023 عن ضعف بعض النماذج المصرفية خصوصًا تلك التي اعتمدت على تركيزات مرتفعة في قطاعات معينة مثل التكنولوجيا والعملات الرقمية، كما هو الحال مع silicon valley bank, signature bank, silvergate bank نتيجة سوء إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة وضعف التنوع في الودائع وهو ما أدى إلى موجات سحب جماعي للودائع وعدم قدرة تلك المؤسسات على تلبية الالتزامات.

3.1. انهيار بعض البنوك الأمريكية:

في مطلع عام 2023، شهد القطاع المصرفي الأمريكي تحولًا جذريًا غير متوقع ترك أثرًا عميقًا في مجمل الاقتصاد وأعاد إلى الأذهان أزمات مالية شهدتها الولايات المتحدة في العقود السابقة، فما بدأ كمشاكل معزولة في عدد

محدود من البنوك، سرعان ما تطور إلى أزمة مصرفية أوسع هزّت دعائم الاستقرار المالي، ودعت الجهات الرقابية وصانعي السياسات إلى التدخل العاجل لاحتواء تداعياتها. فقد تميزت هذه الأزمة بانهيار عدد من البنوك إلى جانب تقلص حاد في توافر الائتمان، مما ألحق ضررًا واسع النطاق بالثقة الاقتصادية وبتدفقات الاستثمار داخل الاقتصاد الأمريكي. وترجع جذور هذه الأزمة إلى تلاقي عدة عوامل رئيسية أبرزها ضعف ممارسات إدارة المخاطر، والارتفاع السريع في أسعار الفائدة إلى جانب قصور واضح في الأطر الرقابية. وقد تفاقمت هذه الإشكاليات بعد سلسلة من الانهيارات المصرفية التي أثارت حالة من الذعر وأدت إلى تراجع ثقة المتعاملين بالنظام المصرفي وأمام هذا الواقع، بدأت أصوات كثيرة تطالب بإعادة النظر في معايير الحفاظ على الاستقرار المالي، وبتوجيه دفة التنظيم المصرفي نحو مزيد من الصرامة واليقظة.

ويُعد يوم 13 مارس 2023 من بين أكثر الأيام سوداوية في تاريخ البنوك الأمريكية، إذ شهدت البلاد خلال خمسة أيام فقط انهيار ثلاثة بنوك متوسطة وصغيرة الحجم الأمر الذي أدى إلى تراجع حاد في أسعار أسهم البنوك عالميًا، ودفع الجهات الرقابية إلى التدخل الفوري لمنع تفشي الأزمة إلى النظام المالي العالمي. وقد انطلقت شرارة الأزمة من بنك SVB بعد أن باع محفظته من السندات الحكومية الأمريكية بخسارة كبيرة، ما أثار هلع المودعين بشأن سيولة البنك وأدى إلى سحب جماعي للودائع؛ جاءت هذه الخسائر نتيجة التحول في محفظة البنك قبل أن ترفع أسعار الفائدة، ما قلل من القيمة السوقية لأصوله و ردًا على انهيار البنك، أصدرت أبرز الجهات التنظيمية الفيدرالية الأمريكية بيانًا مشتركًا تعهدت فيه بضمان كافة ودائع العملاء لدى بنك SVB في محاولة لطمأنة السوق؛ كما تدخلت البنوك المركزية الكبرى حول العالم بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي والبنك الوطني السويسري عبر توفير كميات ضخمة من السيولة دون انتقال العدوى المالية إلى النظام المصرفي العالمي. (3) (chakraborty, 2024, p. 3) (بتصرف)

3.1.1. بنك سيليكون فالي:

بنك وادي السيليكون، التابع لمجموعة بنك وادي السيليكون المالية، كان بنكًا تجاريًا تأسس عام 1983 ومقره كاليفورنيا، ونما ليصبح سادس عشر أكبر بنك في الولايات المتحدة (andrea polo, 2022-2023) كان معظم عملائه من قطاعي التكنولوجيا وعلوم الحياة، حيث لى بنك svb احتياجات ما يقرب من نصف شركات التكنولوجيا والرعاية الصحية الأمريكية. انكشف فشل البنك في غضون يومين فقط، ولهذا السبب يُعتبر من أسرع موجة سحب ودائع جماعية في التاريخ.

أ- الاسباب الجذرية للأزمة: العوامل والاثار:

انهيار بنك وادي السيليكون بشكل مفاجئ خلال أيام، لكن جذور الأزمة تعود إلى فترة جائحة كورونا، حيث شهدت شركات التكنولوجيا نموًا كبيرًا وزادت ودائعها في البنك، مما أدى إلى تضاعف أصوله بين عامي 2019 و2021، فقام البنك باستثمار جزء كبير من هذه الودائع في سندات حكومية طويلة الأجل اعتُبرت آنذاك آمنة، إلا أن هذا الاستثمار عرّضه لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة لاحقًا، ما ساهم في تعميق أزيمته المالية. (andrea polo, 2022, p. 37) (بتصرف). توجد عوامل داخلية وخارجية ساهمت في فشل بنك سيليكون فالي (xuanqi, 2024, p. 54) (بتصرف).

❖ العوامل الداخلية: يمكن تقسيمها إلى:

- **قرارات واستراتيجيات خاطئة:** اتبع بنك وادي السيليكون استراتيجيات استثمارية وقرارات غير سليمة أسهمت في انهياره. فبعد الأزمة المالية في 2008، استمر البنك في التركيز على رأس المال الاستثماري والقروض التجارية عالية المخاطر دون تعديل نهجه، ومع ارتفاع ودائعه من 44 مليار دولار في 2017 إلى 189 مليارًا في 2021، اختار استثمار فائض أمواله خارج الإطار المصرفي التقليدي، وهي خطوة ثبت خطأها لاحقًا. بالإضافة إلى ذلك، ارتكب البنك أخطاء جسيمة في إدارة المخاطر، حيث فشل في تقييم جودة أصول المقترضين ومخاطر الائتمان، مما أدى إلى تدهور الأصول وارتفاع القروض المتعثرة، وهو ما ساهم في انهياره في نهاية المطاف.
- **سوء الإدارة والرقابة المالية:** شهد بنك وادي السيليكون أزمة مالية ناجمة عن سوء الإدارة والرقابة المالية، حيث اتبع البنك استراتيجية توسع قبل الأزمة المالية تمثلت في فتح فروع عديدة على مستوى البلاد. ومع أن هذه الاستراتيجية كانت تهدف إلى تعزيز حضوره في السوق، إلا أنها أدت إلى تكاليف تشغيلية باهظة وضغوط مالية كبيرة، مما حال دون قدرته على الحفاظ على استقرار مالي مستدام. علاوة على ذلك، شهد البنك ارتفاعًا حادًا في نسبة الودائع، خاصة من قبل عملائه الأساسيين المتمثلين في شركات التكنولوجيا ومؤسسات رأس المال الاستثماري. ومع ذلك، فإن استخدام الأموال الفائضة في قطاعات غير تقليدية وغير مرتبطة بالخدمات المصرفية الأساسية يعكس ضعفًا في إدارة الموارد المالية وسوء تخطيط استراتيجي.
- **تغيرات ديناميكية في الصناعة التكنولوجية:** شهدت صناعة التكنولوجيا تحولات ديناميكية كبيرة خلال السنوات الأخيرة، أثرت بشكل مباشر على أوضاع بنك وادي السيليكون. ففي عامي 2020 و2021، أدّت سياسات التيسير الكمي التي اعتمدها الاحتياطي الفيدرالي لمواجهة جائحة كوفيد-19 إلى ارتفاع كبير في

أسعار أسهم التكنولوجيا وتدفق رؤوس الأموال إلى هذا القطاع، مما زاد بشكل كبير من ودائع الشركات التقنية لدى البنك. غير أن المشهد تغير بعد عام 2022، حيث أدت آثار السياسات السابقة، إلى جانب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، إلى تصاعد التضخم في الولايات المتحدة، مما دفع الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد. وقد أدى هذا إلى تراجع السيولة وخروج رؤوس الأموال من قطاع التكنولوجيا، مما تسبب في تقلبات كبيرة في الودائع البنكية وأثر سلبيًا على استثمارات البنوك التجارية، بما فيها بنك وادي السيليكون. وبما أن شركات التكنولوجيا تشكل القاعدة الرئيسية لعملاء البنك ومصدرًا لرأس ماله، فقد أثر تباطؤ نمو هذا القطاع على مستوى السيولة والودائع، وزاد من صعوبة إدارة البنك لأصوله واستثماراته.

ب- الآثار المترتبة عن انهيار بنك سيليكون فالي:

- بالنسبة للمودعين: اضطرت وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية إلى اتخاذ إجراءات طارئة، من بينها إنشاء برنامج إقراض جديد لتوفير السيولة وضمان حماية الودائع. ورغم أن مؤسسة تأمين الودائع تكفل تغطية تصل إلى 250,000 دولار لكل حساب، واجه المودعون في البداية صعوبة في سحب أموالهم بسبب نقص حاد في السيولة. هذا الوضع أثار حالة من الذعر، ودفع المودعين إلى سحب ودائعهم بسرعة، مما عمق الأزمة. كما أدى فقدان الثقة إلى انتقال الأموال من البنوك الإقليمية الصغيرة إلى المؤسسات الأكبر، مما شكّل تهديدًا لاستقرار القطاع المصرفي الإقليمي ككل.
- بالنسبة للمقترضين: كان له تأثير سلبي وخاصة على الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا، والتي تمثل الجزء الأكبر من قاعدة عملائه. فقد أظهرت البيانات أن هذه الشركات تكبدت عائدًا غير طبيعي ليوم واحد بلغ -4.16% في يوم الانهيار، وعائدًا تراكميًا بلغ -13.47% خلال الثلاثين يومًا التالية. ويشير هذا إلى أن المقترضين واجهوا مخاطر كبيرة، أبرزها التخلف عن سداد القروض وخسارة التمويل المستحق. كما أدى فقدان البنك كمصدر تمويلي رئيسي إلى صعوبات في الحصول على تمويل بديل، مما هدد استمرارية العديد من هذه الشركات وأجبر بعضها على وقف أنشطتها التشغيلية أو إغلاقها نهائيًا.
- بالنسبة لرواد الأعمال والمستثمرين: شكّل انهيار بنك وادي السيليكون صدمة كبيرة لرواد الأعمال والمستثمرين، خاصة أولئك الذين كانت لديهم ودائع كبيرة أو عقود قروض مع البنك، مثل شركتي Roku وRoblox، حيث تعرضوا لخسائر رأسمالية مؤثرة قد تعيق سير أعمالهم وتطورهم المستقبلي. كما تراجعت ثقة رواد الأعمال والمستثمرين في البنوك الإقليمية، مما دفعهم لإعادة تقييم خياراتهم التمويلية وتفضيل البنوك الكبرى الأكثر استقرارًا. وقد امتدت آثار الانهيار دوليًا، خاصة في المملكة المتحدة، حيث

تأثرت العديد من شركات التكنولوجيا، وبعضها قد يواجه الإفلاس. كذلك، أدى الانخفاض الحاد في تقييم أسهم التكنولوجيا إلى زيادة الضغوط على هذا القطاع، ما زاد من تردد المستثمرين في ضخ رؤوس أموال جديدة، وهو ما قد يعرقل نمو السوق المالية ويحد من الابتكار في المدى القريب.

- بالنسبة للقطاع المصرفي: تسبب انهيار بنك وادي السيليكون في زعزعة استقرار القطاع المصرفي بأكمله، حيث ساهم في ارتفاع مستوى المخاطر النظامية، لا سيما بعد إفلاس بنك Signature وبنك First Republic. وأدى ذلك إلى انتشار القلق في الأسواق المالية الأمريكية والأوروبية، مما أثار أزمة ثقة بين المستثمرين والمودعين تجاه النظام المصرفي ككل. ونتج عن ذلك سحب كبير للودائع وتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البنوك الإقليمية، إلى جانب تشديد في السيولة، مما صعب على العديد من البنوك الحصول على تمويل كافٍ. هذا الوضع فاقم من حدة التوتر في النظام المالي وزاد احتمالية انتقال العدوى المالية إلى الأسواق الدولية، بما يعزز حالة عدم اليقين الاقتصادي ويزيد من خطر الدخول في ركود عالمي.

3.1.2. بنك سيغناتشر signature bank:

كان بنك Signature مؤسسة مالية تجارية غير تابعة للنظام الفيدرالي، مقره في نيويورك، وقد بدأ نشاطه المصرفي في عام 2001 كبنك حديث التأسيس، تركزت أنشطته الأساسية في التمويل العقاري التجاري والإقراض التجاري والصناعي، حيث اعتمد بشكل رئيس على الودائع غير المؤمنة التي تم جمعها من الشركات المتوسطة الحجم

منذ عام 2018، بدأ البنك في تنويع نشاطاته بإطلاق خدمات مصرفية لصناديق الأسهم الخاصة ووحدة للأصول الرقمية مما أدى إلى زيادة كبيرة في ودائعه خلال 2020 و2021. ومع ذلك، أدى ارتفاع أسعار الفائدة وتقلبات سوق الأصول الرقمية إلى انخفاض حاد في حجم ودائع البنك بدءاً من 2022، مما أثر سلباً على استقراره المالي (FDIC's supervision of signature bank, 2023). شهد انهياراً في مارس 2023 حيث أعتبر حدثاً مهماً في القطاع المالي الأمريكي خاصة لأنه جاء مباشرة بعد انهيار بنك silicon valley مما أثار مخاوف كبيرة حول استقرار النظام المصرفي. (بتصرف)

أ- أسباب انهيار signature bank:

كان السبب الرئيسي لفشل بنك SBNY يتمثل في أزمة سيولة حادة ناجمة عن العدوى التي انتشرت في القطاع المصرفي عقب إعلان التصفية الذاتية لبنك Silvergate في 8 مارس 2023، وانهيار بنك SVB بعد يومين، مما أدى إلى عمليات سحب ودائع مكثفة. غير أن السبب الجذري للفشل يعود إلى ضعف الحوكمة وسوء إدارة

المخاطر، حيث تبني مجلس إدارة البنك وإدارته استراتيجية نمو سريع وغير منضبط دون تطوير أطر رقابية فعّالة تتناسب مع حجم وتعقيد عملياته.

كما تجاهلت الإدارة توصيات مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) ولم تُبدِ استجابة كافية لملاحظاتها الرقابية، في حين اعتمد البنك بشكل مفرط على الودائع غير المؤمنة لتمويل توسعه دون وجود سياسات صارمة لإدارة السيولة. إضافة إلى ذلك، لم يُقدّر البنك بشكل دقيق المخاطر المرتبطة بانخراطه في قطاع العملات الرقمية، مما جعله عرضة بشدة للاضطرابات التي شهدتها هذا القطاع في أواخر عام 2022 ومطلع 2023. ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة، وجد البنك نفسه غير قادر على الصمود في ظل التوترات السوقية، ما أدى إلى فشله في تلبية طلبات السحب واسعة النطاق (FDIC's supervision of signature bank, 2023). (بتصرف)

3.1.3. بنك سيلفرغايت silvergate bank:

يعد بنك سيلفرغايت مؤسسة مالية أمريكية تأسست عام 1988 ويقع مقره في لا جولا، كاليفورنيا. وهو بنك تجاري تابع لشركة سيلفرغايت كابيتال كوربوريشن، ويخضع لتنظيم عدة جهات فدرالية ومحلية، منها مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية. يقدم البنك خدمات مصرفية تقليدية للأفراد والشركات، إلا أن توجهه نحو دعم الابتكار جعله من أوائل البنوك التي تقدم خدمات مالية لقطاع العملات الرقمية، حيث بدأ منذ عام 2013 في استقطاب بورصات العملات المشفرة والمستثمرين المؤسسيين، كما ساهم صعود البيتكوين والعملات الرقمية في تعزيز مكانة البنك، رغم التحديات التي واجهها خلال فترات تقلب السوق مثل "شتاء العملات المشفرة"، ما يعكس خبرته في إدارة المخاطر في بيئات مالية متغيرة. (vijaya kittu manda, 2023) (بتصرف)

لكن هذا التوجه نحو سوق عالي المخاطر وغير منظم نسبياً أدى إلى تعرضه لمخاطر تفاقمت مع الانهيارات المتلاحقة في صناعة العملات المشفرة، وعلى رأسها إفلاس منصة FTX في أواخر 2022 فقد ساهمت في النهاية إلى إحداث أزمة سيولة خانقة أدت ف الى انهيار البنك في مارس 2023.

أ- أسباب انهيار silvergate bank:

انهيار البنك نتيجة لاعتماده على نموذج أعمال عالي المخاطر، تجلّى في تعرضه المفرط لقطاع العملات المشفرة واعتماده الكبير على قاعدة ضيقة من كبار المودعين. وقد مثل انهيار بورصة FTX عاملاً محفزاً لأزمة حادة، إذ تسببت الإجراءات التنظيمية والقضائية المتسارعة الهادفة إلى التحقيق في دور البنوك الأمريكية في تسهيل أنشطة FTX المشبوهة، في فقدان الثقة وسحب مؤسسي واسع للودائع، هذا الانسحاب المفاجئ للسيولة دفع البنك إلى تصفية أصوله بخسائر كبيرة لتلبية التزاماته، وهو ما أدى في النهاية إلى انهياره المالي (vijaya kittu manda, 2023).

- ❖ الاعتماد المفرط على قطاع العملات المشفرة: حيث شكل عملاء العملات المشفرة 90% من ودائع البنك، هذا التركيز العالي سبب خطراً كبيراً في حال انسحاب أي من هؤلاء العملاء.
 - ❖ أزمة السيولة الناتجة عن انهيار المفاجئ ل FTX:
 - أدى إفلاس منصة FTX في نوفمبر 2022 إلى سحب جماعي للودائع.
 - سحبت أكثر من 14 مليار دولار في الربع الأخير من عام 2022.
 - اضطر البنك بيع سندات بقيمة 502 مليار دولار لتغطية السحوبات.
 - ❖ سوء إدارة المخاطر وتقدير غير دقيق لأسعار الفائدة: استثمر البنك معظم أمواله في السندات طويلة الأجل التي فقدت قيمتها مع ارتفاع أسعار الفائدة.
 - ❖ فشل مشروع العملة المستقرة استحوز البنك على مشروع Diem من فيسبوك بـ 200 مليون دولار، لكن لم ينجح في إطلاق عملته المستقرة، ما تسبب بخسائر مالية كبيرة.
 - ❖ تدهور السمعة وفقدان الثقة: تعليق البنك لتقاريره المالية السنوية زاد من الذعر في السوق، أدى ذلك إلى انخفاض حاد في سعر السهم وفقدان شبه كامل لقيمته السوقية.
- 3.2. تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS:

يُعد نموذج CAMELS من أبرز النماذج الرقابية المعتمدة لتقييم أداء البنوك، حيث يُركز على ستة أبعاد رئيسية: كفاية رأس المال (Capital adequacy)، جودة الأصول (Asset quality)، جودة الإدارة (Management quality)، الربحية (Earnings)، السيولة (Liquidity)، وأخيراً الحساسية للمخاطر السوقية (Sensitivity to market risk).

وفي هذا العنصر سيتم تطبيق نموذج CAMELS على البنوك الثلاثة محل الدراسة، للتعرف على العوامل التي ساهمت في تدهور أوضاعها المالية، وتحليل مدى التزامها بالمعايير المصرفية السليمة لاستخلاص الدروس وتعزيز آليات الرقابة المستقبلية.

3.2.1. تقييم أداء silicon valley bank :

انطلاقاً من البيانات في التقارير المالية من الميزانيات من silicon valley bank للسنوات المالية من 2016 إلى 2022 قمنا باختيار النسب التالية لقياس مؤشرات النموذج الأمريكي CAMELS لتقييم الأداء وهذه النسب موضحة في الجدول التالي:

عرض وتحليل البيانات

الجدول رقم 05: النسب المستخدمة لتقييم الأداء في الدراسة

النسب	مؤشرات النموذج CAMELS
نسبة اجمالي رأس المال التنظيمي الى الاصول المرجحة بالمخاطر RWA	كفاية رأس المال C
صافي الدخل/إجمالي الأصول	جودة الأصول A
المصاريف التشغيلية/إجمالي الاصول	جودة الإدارة M
ROE-ROA	الربحية E
إجمالي القروض /إجمالي الودائع و إجمالي القروض /إجمالي الأصول	السيولة L
الحساسية لمخاطر السوق S	

المصدر: من إعداد الطالبة

واعتمادا على النسب الموضحة أعلاه وجدول سلم القرار الجدول رقم 02 قمنا بإسقاط النموذج على البيانات المالية المتوفرة لدينا حول البنك خلال الفترة الزمنية 2016 الى 2022 وكانت المخرجات على النحو التالي:

أولا: تقييم نسبة كفاية رأس المال silicon valley bank :

الجدول التالي يوضح نسبة كفاية رأس المال silicon valley bank خلال السنوات 2016- 2022

الجدول رقم 06: تصنيف كفاية رأس المال لبنك سيليكون فالي

C	السنوات							
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
	16.18%	16.58%	12.64%	14.23%	14.45%	13.96%	14.21%	النسبة
	1	1	1	1	1	1	1	ت الجزئي
	1+1+1+1+1+1+1/7= 1							ت متوسط
	1							ت الاجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة

عرض وتحليل البيانات

شهد بنك سيليكون فالي خلال الفترة من 2016 إلى 2022 تطوراً ملحوظاً في نسبة كفاية رأس المال حيث حافظ على مستوى مستقر نسبياً بين عامي 2016 و2019 تراوح بين 13.96% و14.45% ما يعكس متانة مالية وقدرة على تغطية المخاطر المحتملة خلال فترة اتسمت بنمو اقتصادي معتدل واستقرار في الأسواق. إلا أن نسبة كفاية رأس المال شهدت انخفاضاً واضحاً في عام 2020 لتصل إلى 12.64% نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث أثرت الأزمة الصحية على جودة الأصول وزادت من مخاطر الائتمان، في ظل توسع البنوك في الإقراض لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة وقد تزامن ذلك مع تطبيق سياسات نقدية غير تقليدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي أبرزها التيسير الكمي وخفض أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر، ما ساهم في توفير السيولة لكنه حفّز البنوك على تحمل مخاطر أكبر لتحقيق عوائد.

في المقابل، أقيمت كفاية رأس المال لتحسن في عامي 2021 و2022، حيث ارتفعت النسبة إلى 16.58% ثم 16.18% على التوالي. ويرجع هذا الارتفاع إلى التعافي الاقتصادي الجزئي بعد الجائحة وارتفاع أرباح البنك الناتجة عن ازدهار الاستثمارات في شركات التكنولوجيا ورأس المال الجريء، إلى جانب تعزيز الاحتياطات تحسباً لتقلبات السوق. ورغم هذا التحسن الظاهري فإن الاعتماد المفرط على استثمارات طويلة الأجل في بيئة مرتفعة الفائدة كشف عن هشاشة في نموذج أعمال البنك عندما بدأ الاحتياطي الفيدرالي في تشديد السياسة النقدية عام 2022. وبالتالي، يُظهر هذا التطور أن كفاية رأس المال من حيث الكم لم تكن كافية لضمان الاستقرار، ما يعكس أهمية إدارة المخاطر وجودة الأصول إلى جانب وفرة رأس المال، خاصة في ظل سياسات نقدية انكماشية.

ثانياً: تقييم جودة أصول silicon valley bank:

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي، من أجل معرفة مدى جودة لأصول البنك يمكن قياسها بنسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول وتظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تصنيف جودة أصول silicon valley bank

السنوات							A	
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
0.68%	0.84%	1.03%	1.60%	1.71%	0.96%	0.86%		النسبة
1	1	1	2	2	1	1		ت الجزئي
1.28 = 7/1+1+1+2+2+1+1								ت متوسط
1							ت الاجمالي	

عرض وتحليل البيانات

يظهر الجدول جودة الأصول silicon valley bank خلال الفترة من 2016 إلى 2022 حيث تشير البيانات إلى تفاوت في أداء البنك عبر هذه السنوات مع تسجيل أعلى نسب ضعف في عامي 2018 و2019، إذ بلغت جودة الأصول نسبة مرتفعة (1.71% و1.60% على التوالي)، ما استدعى تصنيفاً مرضياً (2) وفق نموذج CAMELS ويعود هذا إلى سياسة البنك التوسعية في تمويل القطاعات عالية المخاطر لا سيما قطاع التكنولوجيا، في ظل بيئة نقدية ميسرة ومع بداية جائحة كوفيد-19 في 2020، أطلق الاحتياطي الفيدرالي حزمة من السياسات النقدية غير التقليدية شملت خفض أسعار الفائدة إلى مستويات صفرية وشراء واسع النطاق للأصول، مما ساهم في دعم الملاءة المالية للمقترضين. ونتيجة لذلك، شهدت جودة الأصول تحسناً ملحوظاً بدءاً من عام 2020، وصولاً إلى أفضل أداء في 2022 بنسبة 0.68% وتصنيف (1) أي قوي، يعكس هذا التحسن أثر السياسات النقدية غير التقليدية في تخفيف الضغوط على البنوك في الأجل القصير، إلا أن الاعتماد المفرط على السيولة قد يخفي هشاشة هيكلية في نماذج الأعمال، وهو ما أدى لاحقاً إلى انهيار البنك عام 2023.

ثالثاً: تقييم جودة إدارة silicon valley bank:

لتقييم جودة إدارة البنك تم الاعتماد على نسبة إجمالي النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأصول وهذا ما يبينه الجدول أسفله

الجدول رقم 08: مؤشر كفاءة الإدارة silicon valley bank خلال الفترة 2016-2022

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة	1.19%	1.97%	2.08%	2.25%	1.76%	1.45%	1.63%

من إعداد الطالبة

من خلال قراءة الأرقام الجدول أعلاه يتضح أن نسبة المصاريف التشغيلية إلى الأصول للبنك خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022 لم تتجاوز نسبة 5% الأمر الذي يشير إلى كفاءة إدارة هذا البنك على ضبط المصاريف التشغيلية

عرض وتحليل البيانات

الجدول رقم 09: تصنيف كفاءة إدارة silicon valley bank للفترة 2016 إلى 2022

السنوات								M
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
1.63%	1.45%	1.76%	2.25%	2.08%	1.97%	1.19%	النسبة	
1	1	1	1	1	1	1	ت الجزئي	
1+1+1+1+1+1+1/7= 1							ت متوسط	
1							ت إجمالي	

من إعداد الطالبة

يمثل الجدول رقم 09 تقييماً لكفاءة الإدارة silicon valley bank خلال الفترة من 2016 إلى 2022، وذلك من خلال مؤشرات نسبية تم تصنيفها سنوياً، تُظهر البيانات استقراراً ملحوظاً في تصنيف البنك عند الدرجة 1 لكل سنة وهو ما يدل على أداء إداري قوي ومستقر على مدى سبع سنوات متتالية، هذا التصنيف المرتفع يشير إلى كفاءة الإدارة في التعامل مع المخاطر وحسن اتخاذ القرار وفعالية الاستراتيجيات التنظيمية والرقابية المعتمدة داخل البنك مما يُعزز من ثقة المستثمرين والجهات الرقابية في سلامة الإدارة واحترافيتها..

رابعاً: تقييم ربحية بنك silicon valley bank:

لتقييم ربحية البنك سوف يتم الاعتماد على معدل العائد على حقوق الملكية ROE ومعدل العائد على الأصول ROA بالاعتماد على القوائم المالية للبنك والجدول رقم 10 يوضح ذلك

الجدول رقم 10: مؤشرات الربحية silicon valley bank خلال الفترة 2016-2022

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
0.70%	0.84%	1.39%	1.80%	1.76%	1.01%	0.87%	ROA
12.14%	17.10%	16.83%	20.03%	20.57%	12.38%	10.90%	ROE

من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

اعتماداً على بيانات جدول رقم 10 المتعلقة بمؤشري الربحية لبنك سيليكون فالي خلال الفترة (2016-2022)، نلاحظ أن أداء البنك من حيث ROA و ROE شهد تذبذباً ملحوظاً فقد حقق البنك أفضل أداء له في عام 2019 حيث بلغ ROA نحو 1.80% و ROE نحو 20.03% ما يعكس كفاءة عالية في توظيف الأصول وتحقيق عوائد مرتفعة على حقوق المساهمين. لكن هذا الأداء بدأ في الانخفاض تدريجياً خلال السنوات التالية ليصل في عام

عرض وتحليل البيانات

2022 إلى 0.70% ROA و 12.14% ROE وبالرغم من ذلك، فإن القيم المسجلة خلال معظم الفترة تظل ضمن نطاق مقبول نسبياً في القطاع المصرفي، مما يدل على أن البنك كان يتمتع بربحية جيدة في فترات معينة، لكن الأداء تأثر عندما غير البنك الفدرالي من سياسة تيسير إلى تشديد نقدي.

الجدول رقم 11: تصنيف ربحية البنوك

التصنيف	نسبة العائد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصول B
01	$A \geq 0.4$	$B \geq 1\%$
02	$A < 0.2$	$0.75\% < B < 1\%$
03	$A < 0.1$	$0.5\% < B < 0.75\%$
04	$A < 0.05$	$0.25\% < B < 0.5\%$
05	$A < 0.01$	$B < 0.25\%$

المصدر: (بن عمر و نصير ، 2017 ، صفحة 40)

في الجدول الموالي رقم 12 تم تصنيف ربحية بنك سيليكون فالي للفترة 2016-2022 فنلاحظ تذبذباً في أدائه ، كما يتضح من نسبتي (ROA) و (ROE)، واللتي تشكلان عنصراً أساسياً في تقييم الربحية ضمن نموذج CAMELS. وتشير هذه الأرقام إلى أداء جيد إجمالاً، إلا أن هناك تراجعاً واضحاً في كلا النسبتين بعد عام 2019، حيث انخفضت ROA إلى 0.70% في عام 2022، و ROE إلى 12.14%، مقارنة بذروتها في 2018 و 2019 على التوالي ينسب هذا التراجع جزئياً إلى السياسات النقدية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بعد أزمة جائحة كوفيد-19. فقد أدت هذه السياسات مثل خفض أسعار الفائدة إلى مستويات شبه صفرية، وبرامج التيسير الكمي (Quantitative Easing) إلى انخفاض هامش الربح على القروض والودائع.

الجدول رقم 12: تصنيف ربحية silicon valley bank للفترة 2016-2022

E	السنوات							
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
	0.70%	0.84%	1.39%	1.80%	1.76%	1.01%	0.87%	نسبة ROA
	2	2	1	1	1	1	2	ت جزئي
	1.42=7/2+2+1+1+1+1+2							ت المتوسط
	1							ت الكلي

عرض وتحليل البيانات

12.14%	17.10%	16.83%	20.03%	20.57%	12.38%	10.90%	نسبة ROE
2	2	2	1	1	2	2	ت جزئي
$1.21 = 7 / (2+2+2+1+1+2+2)$							ت المتوسط
1							ت الكلي
$1.315 = 2 / (1.42 + 1.21)$							متوسط تصنيف النسبة
1							ت النهائي

خامسا : تقييم سيولة silicon valley bank

لتقييم سيولة البنك تم الاعتماد على نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع وتوصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم 13: تصنيف سيولة silicon valley bank من 2022-2016

السنوات							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
42.89%	35.02%	44.30%	53.70%	57.44%	52.21%	51.05%	النسبة ق/و
1	1	1	1	1	1	1	ت الجزئي
$1 = 7 / (+1+1+1+1+1+1+1)$							ت المتوسط
1							ت الكلي
33.48%	31.36%	39.11%	46.71%	49.78%	45.12%	44.54%	النسبة و/إ.أ
1	1	1	1	1	1	1	ت الجزئي
$1 = 7 / (+1+1+1+1+1+1+1)$							متوسط ت
1							ت الكلي

من إعداد الطالبة

تظهر نسبة القروض الى الودائع أن البنك حافظ على مستويات سيولة جيدة نسبياً طوال السنوات السبع رغم بعض التذبذبات. تراوحت نسبة السيولة بين 35.02% في عام 2021 و 57.44% في عام 2018 مع تسجيل انخفاض نسبي في السنوات الأخيرة، خصوصاً عام 2022 ب 42.89% مقارنة بذروة عام 2018.

هذا الأداء يُعد إيجابيًا نسبيًا خصوصًا في ظل ظروف اقتصادية معقدة شهدت خلالها الولايات المتحدة عدة أزمات وتغيرات في السياسة النقدية، فخلال أزمة كوفيد-19 اعتمد الاحتياطي الفيدرالي سياسات نقدية غير تقليدية مثل التيسير الكمي وأسعار الفائدة القريبة من الصفر لدعم السيولة في الأسواق وهو ما ساعد البنوك منها بنك سيليكون فالي في الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة.

لكن ابتداءً من 2023 ومع بدء الفيدرالي في تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، بدأت تظهر ضغوط على السيولة لدى بعض البنوك و في 8 مارس 2023 أعلن بنك سيليكون فالي (SVB) عن بيعه لمحفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS) والبالغة قيمتها 21 مليار دولار، محققًا خسارة بعد خصم الضرائب قدرها 1.8 مليار دولار. وفي اليوم التالي 9 مارس، حاول عملاء البنك سحب ودائعهم التي بلغت 42 مليار دولار مما شكّل أول ضربة لسيولة البنك. وفي 10 مارس، أعلن البنك إفلاسه رسميًا ويُرجّح أن التصريحات الصادرة عن مديري البنك ساهمت في إثارة الذعر بين العملاء، ما أدى إلى حالة هلع مصرفي تسببت بانهييار البنك خلال يومين فقط (Dergisi، 2023، صفحة 82)(بتصرف)

سادسًا: تقييم حساسية البنك للمخاطر السوقية

مر بنك سيليكون فالي بتطورات ملحوظة في استراتيجياته الاستثمارية وإدارته للمخاطر خلال الفترة الممتدة من عام 2016 إلى 2022، ما انعكس بشكل مباشر على درجة حساسيته للمخاطر السوقية وبشكل خاص لمخاطر أسعار الفائدة. وتبرز أهمية هذا التقييم في ضوء الأثر البالغ الذي لعبته هذه الحساسية في تعثر البنك لاحقًا، مما يجعل من الضروري تحليل تطورها عبر السنوات (s.barr, 2023)(بتصرف) وقد تم تقسيمها الى :

- **المرحلة الاولى 2016- 2019:** حافظ البنك على نمط نمو مستقر في ظل بيئة اقتصادية تتسم بانخفاض معدلات الفائدة وخلال هذه الفترة، لم تكن حساسية البنك للمخاطر السوقية مرتفعة بشكل ملحوظ حيث تميزت استثماراته بالتحفظ النسبي وتركزت غالبًا في أدوات مالية قصيرة إلى متوسطة الأجل وقد ساعد ذلك في الحفاظ على استقرار المركز المالي للبنك وعدم تعرضه لتقلبات حادة في القيمة السوقية لأصوله.
- **المرحلة الثانية من 2020 -2021:** مع بداية عام 2020 وتحت تأثير جائحة كوفيد-19، ارتفعت معدلات الادخار والاستثمار لدى قطاعات التكنولوجيا ورأس المال المخاطر، مما أدى إلى تدفق غير مسبوق في الودائع نحو البنك وبفعل هذا النمو المفاجئ، سعى البنك إلى استثمار تلك السيولة الكبيرة في أدوات مالية طويلة الأجل مثل سندات الخزنة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (MBS) في ظل استمرار انخفاض

معدلات الفائدة، لكن هذه الاستراتيجية زادت من تعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة، حيث أصبحت أصوله أكثر حساسية للتغيرات المستقبلية في العوائد السوقية. (Jerome H. Powell, 2020) وفي عام 2021 ومع بدء تعافي الاقتصاد العالمي، استمرت توجهات البنك نحو استثمار السيولة المتاحة في أدوات طويلة الأجل لكن هذا التوسع تزامن مع بؤادر تحول في السياسة النقدية الأمريكية، حيث بدأت التوقعات تشير إلى رفع مرتقب في أسعار الفائدة لمواجهة التضخم المتصاعد ورغم هذه المؤشرات لم يعزز البنك من استراتيجيات التحوط أو يقلل من تعرضه لمخاطر التغير في أسعار الفائدة ما أدى إلى تزايد درجة المخاطرة في محفظته الاستثمارية.

- **مرحلة الثالثة 2022-2023:** بلغت حساسية بنك سيليكون فالي للمخاطر السوقية ذروتها في عام 2022، مع قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بشكل متسارع وقد أدى هذا التحول إلى انخفاض حاد في القيمة السوقية للأصول المالية طويلة الأجل التي كان البنك يحتفظ بها، ونتيجة لذلك، أصبح البنك يعاني من فجوة كبيرة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لأصوله مع غياب أدوات فعالة للتحوط ضد هذا النوع من المخاطر، كما ساهمت عمليات السحب المتزايدة من العملاء نتيجة لتباطؤ التمويل في قطاع التكنولوجيا في تعميق أزمة السيولة ما اضطر البنك إلى تصفية بعض أصوله بخسائر محققة (highlights, 2023)

سابعاً: التصنيف النهائي للبنك

بعد دراسة كل معيار من معايير نظام وإعطاء تصنيفات موحدة يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك

الجدول رقم 14: التصنيف النهائي silicon valley bank

L	E	M	A	C	
1	1	1	1	1	التصنيف الفردي
$1=5/(1+1+1+1+1)$					متوسط التصنيف
1					التصنيف النهائي

من إعداد الطالبة

عرض وتحليل البيانات

يمثل هذا الجدول التصنيف النهائي للبنك أين تحصل على التصنيف رقم 1 ويشير ذلك أن البنك سليم ولا يعاني من أي ضعف وحتى لو كانت بعض النقاط ضعيفة نوعاً ما فإن إدارة البنك يمكنها السيطرة عليها، وبصفة عامة فإن للبنك القدرة على مواجهة هذه الإشكالات الطفيفة كعدم استقرار الاقتصاد، كما أن إدارة البنك ملتزمة بالقوانين والأنظمة المفروضة من السلطة العليا، أما أداء البنك فهم قوي ويملك إدارة قادرة على التسيير.

3.2.2. تقييم أداء signature bank :

انطلاقاً من البيانات في التقارير المالية من الميزانيات من بنك سيغناشير signature Bank للسنوات المالية من 2016 إلى 2022 قمنا باختيار النسب التالية لقياس مؤشرات النموذج الأمريكي CAMELS لتقييم الأداء كما في الجدول رقم 01 واعتماداً على النسب وجدول سلم القرار الموضوع سابقاً قمنا بإسقاط النموذج على البيانات المالية المتوفرة لدينا حول البنك خلال الفترة الزمنية 2016 إلى 2022 وكانت المخرجات على النحو التالي:

الجدول رقم 15: تصنيف المؤشرات المالية signature bank من الفترة 2016 إلى 2022

السنوات							C	
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
12.32%	11.76%	13.54%	13.26%	13.36%	13.26%	13.40%		النسبة
1	1	1	1	1	1	1		ت الجزئي
1=7/(1+1+1+1+1+1+1)								متوسط ت
1								ت الاجمالي
1.17%	0.74%	0.71%	1.15%	1.06%	0.88%	1.004%	النسبة	A
1	1	1	1	1	1	1	ت الجزئي	
1=7/(1+1+1+1+1+1+1)							ت المتوسط	
1							ت الاجمالي	
0.78%	0.59%	0.83%	1.045%	1.02%	1.009%	0.96%	النسبة	M
1	1	1	1	1	1	1	ت الجزئي	
1=7/(1+1+1+1+1+1+1)							متوسط ت	
1							ت النهائي	

عرض وتحليل البيانات

نسبة ROA	1.08%	0.94%	1.12%	1.12%	0.87%	0.95%	1.15%
ت الجزئي	1	2	1	1	2	2	1
متوسط ت	1.42 =7/(1+2+2+1+1+2+1)						
ت الكلي	1						
نسبة ROE	12.10%	10.05%	12.60%	12.85%	10.75%	13.81%	17.55%
ت الجزئي	2	2	2	2	2	2	2
ت متوسط	2=7/(2+2+2+2+2+2+2)						
ت الكلي	2						
متوسط ت	1.71=2/(2+1.42)						
ت النهائي	2						
النسبة ق/و	91.15%	97.52%	100.12%	96.84%	77.12%	60.66%	83.30%
ت الجزئي	5	5	5	5	4	2	5
متوسط ت	4.42 =7/(5+2+4+5+5+5+5)						
ت كلي	4						
النسبة ق/إ.أ	74.40%	75.63%	76.89%	77.26%	66.09%	54.36%	66.87%
ت الجزئي	4	4	4	4	3	1	3
ت المتوسط	3.28=(3+1+3+4+4+4+4)						
ت الكلي	3						
متوسط ت	3.5=2/(4+3)						
ت النهائي	4						

من إعداد الطالبة

بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 15 توصلنا الى ما يلي:

- كفاية رأس المال : خلال فترة السياسات النقدية التوسعية كان من المتوقع أن تواجه البنوك تحديات في الحفاظ على كفاية رأس المال بسبب تراجع هوامش الأرباح الناتجة عن انخفاض أسعار الفائدة لكن Signature Bank حافظ على نسب كفاية رأس مال تتراوح بين 11.76% و 13.60% و هي نسب تتجاوز الحدود الدنيا التنظيمية، مما يدل على حصافة إدارة البنك في تعزيز قاعدة رأس المال رغم بيئة منخفضة

الربحية. هذا يعكس أيضاً استجابة مرنة لمتطلبات الجهات الرقابية المتشددة التي ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية.

- **جودة الأصول:** في ظل وفرة السيولة الناتجة عن التيسير الكمي ازداد الإقراض المصرفي بشكل ملحوظ ما رفع من احتمالية التوسع في المخاطر الائتمانية. رغم ذلك، حافظ البنك على نسب منخفضة في هذا المؤشر (بين 0.71% و 1.17%)، ما يدل على أن البنك لم ينجس بشكل مفرط في منح قروض عالية المخاطر أو أنه اتبع سياسة تحفظية في إدارة محفظة القروض، مستفيداً من السيولة دون المساس بجودة الأصول.

- **جودة الإدارة:** خلال هذه الفترة كانت الإدارة المصرفية مطالبة بالتكيف مع أوضاع سوق غير تقليدية مثل انخفاض العوائد وارتفاع المنافسة على الإقراض. سجل البنك نسباً متقاربة نسبياً (من 0.59% إلى 1.045%) وهو ما يعكس قدرة الإدارة على التكيف مع التغيرات في السوق، مع المحافظة على كفاءة التشغيل وإدارة التكاليف بشكل فعال. يشير هذا إلى استقرار إداري واستراتيجيات ناجحة في التعامل مع تحديات السياسة النقدية غير التقليدية.

- **الربحية:** بالنسبة للعائد على الأصول تعتبر النسب بين 0.87% و 1.15% جيدة في بيئة أسعار فائدة متدنية بالرغم من الضغوط على هوامش الفوائد، استطاع البنك تحقيق مردود إيجابي يعكس استغلالاً جيداً للأصول المدارة وهو نتيجة محتملة لتنوع مصادر الدخل، بما في ذلك الرسوم والخدمات المصرفية غير التقليدية.

أما نسبة العائد على الملكية فكانت مرتفعة نسبياً (من 10.05% إلى 17.55%) تُظهر أن البنك كان ناجحاً في تحقيق قيمة مضافة للمساهمين رغم الظروف النقدية الصعبة. يُحتمل أن البنك استفاد من تكلفة تمويل منخفضة (بفضل أسعار الفائدة المنخفضة) ما ساعد في رفع العائد على رأس المال المستثمر.

- **السيولة:** يعكس تقييم السيولة Signature Bank خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022 ضعفاً هيكلياً واضحاً في إدارته للسيولة حيث أظهرت نسبة القروض إلى الودائع مستويات مرتفعة بشكل مقلق، وصلت إلى 100.12% في عام 2019 مما يعني أن البنك أقرض ما يفوق حجم ودائعه، ما يمثل خطراً كبيراً على استقراره المالي. كما أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول حافظت على مستويات مرتفعة نسبياً، ما يشير إلى اعتماد مفرط على الإقراض كمصدر رئيسي للأرباح. وقد جاء التصنيف الكلي للسيولة عند المستوى 4 وفق نموذج CAMELS أي "ضعيف" مما يشير إلى نقص في السيولة المتاحة.

يعود هذا الأداء الضعيف إلى البيئة النقدية غير التقليدية التي سادت في تلك الفترة حيث استفاد البنك كغيره من المؤسسات المالية من التيسير الكمي وأسعار الفائدة المنخفضة التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي

الأميركي منذ ما بعد الأزمة المالية العالمية وحتى بداية 2022، غير أن هذا الاعتماد المفرط على التوسع الائتماني في ظل سيولة متوفرة لم يكن مدعومًا باستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر. ومع بداية دورة التشديد النقدي في 2022 ورفع الفيدرالي لأسعار الفائدة لمواجهة التضخم ارتفعت تكلفة التمويل وانخفضت قيمة الأصول مما أدى إلى تفاقم أزمة السيولة التي عانى منها البنك لاحقًا وأسهمت في انهياره. وعليه، فإن ضعف السيولة خلال تلك السنوات كان نتيجة مباشرة لسوء إدارة المخاطر في ظل بيئة نقدية محفوفة بالتقلبات المستقبلية.

- حساسية مخاطر السوق: تظهر البيانات المتاحة حول Signature Bank خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022 وجود مؤشرات على تعرضه لمتزايد لمخاطر السوق، لا سيما في ظل التغيرات الحادة التي شهدتها البيئة المالية والنقدية في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. اتسمت هذه السنوات بتقلبات في أسعار الفائدة، وعوائد السندات الحكومية، ومعدلات التضخم، إضافة إلى التحول المفاجئ في سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من التيسير النقدي إلى التشديد بداية من عام 2022. رغم أن البنك حافظ على نسب رأسمالية جيدة خلال بعض السنوات، إلا أن اعتماده الكبير على محفظة القروض العقارية التجارية والودائع غير المؤمنة، جعله أكثر عرضة لتقلبات السوق، خصوصًا في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الذي قلل من قيمة الأصول طويلة الأجل في ميزانيته. كما أن البنك لم يُظهر مرونة كافية في التحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة أو تغيرات البيئة الائتمانية، وهو ما تجلّى في انهياره السريع عقب ارتفاع الفائدة المفاجئ عام 2022، ما يشير إلى حساسية مرتفعة تجاه مخاطر السوق.

الجدول رقم 16: التصنيف النهائي Signature Bank

L	E	M	A	C	
4	2	1	1	1	التصنيف الفردي
$1.8 = 5 / (4 + 2 + 1 + 1 + 1)$					متوسط التصنيف
2					التصنيف النهائي

من إعداد الطالبة

عرض وتحليل البيانات

حصول Signature Bank على التصنيف النهائي 2 وفق نموذج CAMELS يشير إلى أن أدائه العام يُعد جيداً مع توفر مستوى معتدل من السلامة والاستقرار المالي إلا أن هناك نقاط ضعف ملحوظة تتطلب مراقبة، أبرزها عنصر السيولة، الذي حصل على تقييم (4) أي ضعيف ويعود ذلك على اعتماد البنك بشكل مفرط على الودائع غير المؤمنة، لا سيما من عملاء قطاع العملات الرقمية وصناديق الاستثمار الخاصة، وهي ودائع سريعة الانسحاب وغير مستقرة، ما جعل البنك عرضة لأزمات سيولة حادة عند أي توتر في السوق، كما حدث فعلاً في مارس 2023. أما بالنسبة لمعيار الربحية حصل على تقييم (2) مما يعكس تذبذباً في الأداء المالي، حيث تأثرت عوائد البنك بهوامش الفائدة المنخفضة خلال فترة التيسير الكمي، ورغم وفرة السيولة في السوق لم يستطع البنك تحويل هذه البيئة النقدية الداعمة إلى نتائج ربحية مستدامة، ربما بسبب ضعف تنوع مصادر الدخل. وعليه، فإن هذا التقييم يُظهر أن نموذج CAMELS ساهم في كشف خلل مزدوج في السيولة والربحية، وهو ما مثّل عاملاً أساسياً في هشاشة البنك، خاصة بعد التحول إلى سياسة نقدية مشددة وارتفاع أسعار الفائدة في عام 2022

3.2.3. تقييم أداء silvergate bank:

بالاعتماد على النسب وجدول سلم القرار الموضوع سابقاً قمنا بإسقاط النموذج على البيانات المالية المتوفرة لدينا حول البنك خلال الفترة الزمنية 2016 إلى 2022 وكانت المخرجات على النحو التالي:

الجدول رقم 17: تصنيف المؤشرات المالية silvergate bank من الفترة 2016 إلى 2022

السنوات								
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
57.26%	57.08%	23.49%	26.90%	25.77%	13.88%	13.77%	النسبة	C
1	1	1	1	1	1	1	ت الجزئي	
$1=7/(1+1+1+1+1+1+1)$							متوسط ت	
1							ت الاجمالي	
0.13%	0.47%	0.46%	1.16%	1.11%	0.40%	0.71%	النسبة	A
1	1	1	1	1	1	1	ت الجزئي	
$1=7/(1+1+1+1+1+1+1)$							ت المتوسط	
1							ت الاجمالي	

عرض وتحليل البيانات

2.1%	0.55%	1.06%	2.46%	2.41%	1.62%	2.46%	النسبة	M
1	1	1	1	1	1	1	ت الجزئي	
1=7/(1+1+1+1+1+1+1)							متوسط ت	
1							ت النهائي	
5.97%	0.66%	1.03%	1.19%	1.11%	0.66%	0.76%	نسبة ROA	E
1	3	1	1	1	3	2	ت الجزئي	
1.71 =7/(1+3+1+1+1+3+2)							متوسط ت	
2							ت الكلي	
75.54%	8.49%	9.78%	11.54%	13.47%	10.80%	10.45%	نسبة ROE	
1	3	3	2	2	2	2	ت الجزئي	
2.14=7/(1+3+3+2+2+2+2)							ت متوسط	
2							ت الكلي	
1.92=2/(2.14+1.71)							متوسط ت	
2							ت النهائي	
9.37%	12.46%	30.72%	57.34%	52.91%	49.55%	108.88%	النسبة ق/و	L
1	1	1	1	1	1	5	ت الجزئي	
1.57 =7/(1+1+1+1+1+1+5)							متوسط ت	
2							ت كلي	
5.19%	11.13%	28.86%	48.89%	47.06%	46.49%	85.22%	النسبة ق/إ.أ	
1	1	1	1	1	1	5	ت الجزئي	
1.57 =7/(1+1+1+1+1+1+5)							ت المتوسط	
2							ت الكلي	
2=2/(2+2)							متوسط ت	
2							ت النهائي	

من إعداد الطالبة

بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 13 توصلنا الى ما يلي:

- **كفاية رأس المال:** تشير نسبة كفاية رأس المال silvergate bank إلى تحسن ملحوظ خصوصاً في عامي 2021 و 2022 حيث بلغت النسبة 57.08% و 57.26% على التوالي مقارنة بنسب متواضعة في 2016 و 2017 (حوالي 13.8%). هذا الارتفاع يعكس تدفقات رؤوس الأموال إلى البنك خلال فترة التوسع في أسواق العملات الرقمية مدفوعةً بتيسير نقدي واسع النطاق.
- **جودة الأصول:** رغم أن جودة الأصول كانت مستقرة نسبياً بين 2018 و 2020 حيث تجاوزت نسبة العائد على الأصول 1%، ولكن في عام 2022 إذ انخفضت إلى 0.13%. يُعزى هذا الانخفاض إلى تعرض البنك لقروض عالية المخاطر، خاصةً تلك المتعلقة بقطاع العملات المشفرة.
- **جودة الإدارة:** مع أن تقييم جودة إدارة خلال الفترة من 2016 إلى 2022 وفق نموذج CAMELS أظهر نتائج ممتازة (درجة 1 على مدى السنوات)، لكن هذا التقييم لم يكن كافياً للتنبؤ بالأزمة التي واجهها البنك في عام 2023، فقد استفاد silvergate bank خلال تلك الفترة من بيئة نقدية غير تقليدية اتسمت بأسعار فائدة منخفضة وتيسير كمي مما أتاح له التوسع بقوة في تقديم خدمات مصرفية لقطاع العملات الرقمية، لكن هذا التوسع جاء مع الاعتماد المفرط على القطاع عالي التقلب دون تنوع كافٍ في مصادر التمويل وعندما بدأت البنوك المركزية على رأسها الاحتياطي الفيدرالي، في تشديد السياسة النقدية بشكل حاد في 2022 تراجعت قيمة الأصول وانهارت شركات كبرى في الكريبتو مثل FTX مما أدى إلى سحبات جماعية من الودائع لدى silvergate bank.
- **الربحية:** حققت ربحية البنك نمواً كبيراً بين 2016 و 2019، حيث ارتفع العائد على حقوق المساهمين ROE إلى 13.47% لكن مع بداية تراجع السوق الرقمية وتشديد السياسات النقدية في 2022 انخفضت الربحية إلى 5.97% ما يشير إلى بداية أزمة في النموذج الربحي للبنك وارتفاع رأس المال لم يقابله تحقيق عوائد كافية مما يضعف ثقة المستثمرين ويزيد من احتمالات الانسحاب الجماعي.
- **السيولة:** تُظهر مؤشرات السيولة في silvergate bank خلال الفترة 2016-2022 تغيرات، ففي عام 2016 كانت نسبة القروض إلى الودائع مرتفعة جداً (108.88%) ما يشير إلى اعتماد مفرط على الودائع لتمويل الإقراض ما يشكل خطراً على القدرة الفورية على تغطية السحوبات، لكن هذه النسبة بدأت تنخفض تدريجياً في السنوات التالية لتصل إلى مستويات شديدة الانخفاض في 2021 و 2022 حيث سجلت 12.46% و 9.37% على التوالي. وبشكل مماثل، انخفضت نسبة القروض إلى الأصول من 85.22% في 2016 إلى 5.19% في 2022.

بالرغم من هذا الانخفاض فقد يُفسر ظاهرياً أنه يعكس تحسناً في السيولة، لكنه يوضح بأن البنك كان في واقع الأمر يعاني من أزمة سيولة، فقد اضطر إلى تقليص أنشطته الإقراضية بشكل كبير والاحتفاظ بأصول أكثر سيولة لتلبية سحبوبات العملاء خاصة بعد صدمة سوق العملات الرقمية وانهيار FTX، هذه الأزمة انبثقت في فقدان الثقة وسحب الودائع بوتيرة متسارعة،

- حساسية مخاطر السوق: من عام 2016 إلى 2022 اتسمت حساسية silvergate bank لمخاطر السوق بمستوى منخفض ظاهرياً نتيجة استقرار البيئة النقدية وسياسات التيسير الكمي التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي بما في ذلك أسعار الفائدة المنخفضة ووفرة السيولة في الأسواق. هذه السياسات غير التقليدية دعمت استقرار العوائد على الأصول وخففت من تقلبات السوق ما منح انطباعاً بأن تعرض البنك لمخاطر السوق محدود. ومع توسع silvergate bank في قطاع العملات الرقمية أواخر الفترة ظل تأثير تقلبات السوق على المركز المالي للبنك محصوراً بسبب الثقة في صعود الأصول الرقمية، وتدفق الاستثمارات، لكن هذه الديناميكية اعتمدت بشكل كبير على استمرار السياسة النقدية التوسعية دون تحوط كافٍ ضد سيناريوهات الرفع المفاجئ للفائدة أو تقلص السيولة. وعليه، فإن تقييم حساسية مخاطر السوق للبنك خلال تلك الفترة لم يعكس الحجم الحقيقي للمخاطر الكامنة والتي ظهرت بوضوح عندما انعكست السياسات النقدية في 2022 ما أدى إلى تقلبات في السوق وانكشاف ضعف الحماية من تقلبات أسعار الفائدة وقيم الأصول خاصة في قطاع الكريبتو الذي كان البنك معتمداً عليه بشكل كبير.

الجدول رقم 18: تصنيف النهائي silvergate bank

L	E	M	A	C	
2	2	1	1	1	التصنيف الفردي
$1.4 = 5 / (2 + 2 + 1 + 1 + 1)$					متوسط التصنيف
1					التصنيف النهائي

من إعداد الطالبة

يمثل هذا الجدول التصنيف النهائي للبنك، حيث حصل على الدرجة رقم 1 استناداً إلى متوسط تقييمات جميع مكونات نموذج CAMELS، ويشير ذلك أن البنك سليم ولا يعاني من أي ضعف وحتى لو كانت بعض النقاط

ضعيفة نوعا ما فإن إدارة البنك يمكنها السيطرة عليها، وبصفة عامة فإن للبنك القدرة على مواجهة هذه الإشكالات الطفيفة كعدم استقرار الاقتصاد، كما أن إدارة البنك ملتزمة بالقوانين والأنظمة المفروضة من السلطة العليا، أما أداء البنك فهم قوي ويملك إدارة قادرة على التسيير و يشير التصنيف 2 بالنسبة للسيولة الى وجود خلل في إدارة مصادر التمويل أو يكون مرتبطا بطبيعة نموذج أعمال البنك الذي انخرط بشكل كبير في خدمات البلوكشين والعملات الرقمية، ما جعل هيكل تمويله أكثر تقلباً وضعفًا في مواجهة الصدمات أما تصنيف الربحية 2 يشير إلى عوائد غير مستقرة أو هوامش أرباح منخفضة رغم البيئة النقدية الميسرة، ورغم أن الفوائد على القروض كانت ضعيفة خلال هذه الفترة بسبب الفوائد المنخفضة، فإن البنك كان يجب أن يستفيد من بيئة تمويل منخفض التكلفة لزيادة أرباحه، لكن التعرض المفرط لمخاطر القطاع الرقمي عالي التقلب إضافة إلى ضعف تنوع محفظته الاستثمارية قد ساهم في هذا الأداء على مستوى الربحية. اما بالنسبة لحساسية البنك لمخاطر السوق فقد تعذر تقييمه بدقة بسبب عدم توفر المعلومات الكافية لقياسه.

خامسا: مناقشة النتائج والتوصيات

عرف الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة موجة متصاعدة من التضخم تعود أسبابها إلى عدة عوامل متشابكة، من أبرزها تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية التي عطّلت سلاسل الإمداد والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والغذاء، إلى جانب السياسات التحفيزية التي انتهجتها العديد من الدول لدعم اقتصاداتها ولمواجهة هذه الضغوط التضخمية، لجأت البنوك المركزية وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة في التيسير الكمي من خلال ضخ سيولة ضخمة في الأسواق عبر شراء الأصول المالية طويلة الأجل بهدف خفض أسعار الفائدة وتعزيز الطلب.

إلا أن استمرار ارتفاع معدلات التضخم هذا دفع البنوك المركزية إلى التحول نحو التشديد الكمي لاحقاً عبر تقليص ميزانياتها وتقليص السيولة في النظام المالي في محاولة لكبح جماح التضخم وقد أدى هذا التحول المفاجئ إلى تداعيات كبيرة لا سيما على القطاع المصرفي، حيث أثر انخفاض السيولة وارتفاع أسعار الفائدة سلباً على قدرة البنوك على إدارة محافظها المالية، وزاد من الضغوط على نماذج أعمالها.

وقد تجلّى أثر التشديد الكمي بوضوح في القطاع المصرفي الأمريكي الذي شهد في عام 2023 سلسلة من الانهيارات المصرفية المفاجئة أبرزها انهيار بنك سيليكون فالي SVB و Signature Bank و Silvergate Bank نتيجة تعرضها لمخاطر سيولة ومخاطر سوق ناتجة عن سوء إدارة الأصول في بيئة سعر فائدة متصاعدة، ومن أجل تقييم أداء هذه البنوك المهارة بشكل منهجي، تم الاستعانة بنموذج CAMELS.

ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه المذكرة مناقشة تداعيات السياسة النقدية غير التقليدية على أداء البنوك الأمريكية في ظل التضخم العالمي وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي سيتم مناقشتها على ضوء فرضيات البحث

1. مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

نصت الفرضية الأولى على أن الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا أجبرت الحكومات بما فيها البنك الفيدرالي الأمريكي على انتهاج سياسة التيسير الكمي وأسعار الفائدة السالبة لتمويل نفقاتها مما ساهم في تزايد معدلات التضخم؛ وقد أثبتت نتائج الدراسة التحليلية صحة هذه الفرضية.

فجائحة كوفيد-19 فرضت واقعاً استثنائياً في 2020، حيث تراجعت الأولوية لاستهداف التضخم (2%) لصالح تحفيز الاقتصاد مما أدى لاحقاً إلى تصاعد معدلات التضخم بشكل حاد في عامي 2021 و 2022 نتيجة لتراكم

مناقشة النتائج و التوصيات

الضغوط مثل اختناقات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. والتي أدت الى انتهاج سياسة التيسير الكمي لتمويل نفقاتها، الأمر الذي جعل هذا الارتفاع تجاوز بشكل كبير المستويات المستهدفة (7%) .

نصت الفرضية الثانية على أن سياسة التشديد الكمي تساهم في الرفع من المعدلات المرجعية التي يمكن أن تؤثر على الودائع طويلة الأجل وبالتالي اختلال أداء البنوك الأمريكية ومن خلال تحليل أداء البنوك الأمريكية يظهر أن هذه الفرضية صحيحة جزئياً، فقد قام الاحتياطي الفدرالي بالانتقال من التيسير الكمي إلى التشديد الكمي ورفع أسعار الفائدة المرجعية بدءاً من سنة 2022، ما أدى إلى تراجع حاد في قيمة الأوراق المالية، وتزامن ذلك مع تباطؤ قطاع التكنولوجيا، ما زاد من سحبيات العملاء و لأن الودائع كانت متقلبة وغير مؤمنة، فقد غادرت بسرعة هائلة، وتحولت إلى أزمة سيولة في البنك. تمثلت في انهيار عدة بنوك، من أبرزها silicon valley bank, signature bank, silvergate bank ويُعد انهيار SVB على وجه الخصوص مؤشراً قوياً على التأثير العميق للتشديد الكمي على الاستقرار المالي، ما يؤكد أن هذه السياسات، رغم ضرورتها في بعض السياقات، تنطوي على مخاطر جسيمة إذا لم تُطبق بحذر وتوازن.

نصت الفرضية الثالثة على أن نموذج CAMELS ساهم في الكشف عن الاختلالات التي أدت الى انهيار البنوك محل الدراسة من خلال معيار جودة السيولة ومعيار تحليل الربحية. تعد الفرضية صحيحة جزئياً فمن خلال التقييم الذي أجري على البنوك الأمريكية الثلاث محل الدراسة يمكن القول أن نموذج CAMELS، رغم طبيعته الرقابية الكمية، ساهم في الكشف عن اختلالات في السيولة والربحية لدى بعض البنوك محل الدراسة، وكان بإمكان هذه المؤشرات أن تُستخدم كأدوات إنذار مبكر لو تم توظيفها ضمن تحليل أعمق يأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط البنك ومصادر تمويله أما بالنسبة ل SVB رغم حصوله على تقييم جيد في النموذج إلا أنه لم يلتقط المخاطر الكامنة في استثماراته طويلة الأجل، ما أدى إلى أزمة مفاجئة في السيولة.

2. نتائج الدراسة:

تم حصر نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي في النقاط التالية:

✓ التضخم العالمي بعد جائحة كوفيد-19، وخاصة خلال 2021-2022، كان نتيجة تراكم عوامل متعددة، من أبرزها اختناقات سلاسل الإمداد، ارتفاع أسعار الطاقة، والتوسع الكبير في السياسات النقدية.

مناقشة النتائج و التوصيات

- ✓ أدى تسارع التضخم إلى رفع المتزايد لأسعار الفائدة من طرف البنوك المركزية مما أدى إلى انخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل في محافظ البنوك وخصوصًا السندات ما ساهم في تآكل ملاءة العديد من البنوك.
- ✓ السياسات النقدية غير التقليدية وعلى رأسها التيسير الكمي كان لها دور في تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية وزيادة السيولة داخل النظام المصرفي لكنها في المقابل أدت إلى تراكم مخاطر مالية غير مرئية على المدى الطويل.
- ✓ أظهرت الحالات المدروسة SVB و Signature Bank و Silvergate Bank أن البنوك التي اعتمدت بشكل كبير على ودائع غير مؤمنة كانت أكثر عرضة للسحب المفاجئ للودائع ما سرّع من وتيرة انهيارها في ظل تحولات السياسة النقدية.
- ✓ التحول السريع من بيئة الفائدة المنخفضة إلى بيئة التشديد النقدي لم يكن مصحوبًا بإجراءات تحوطية كافية من طرف العديد من البنوك مما تسبب في تراجع قيمة محافظها الاستثمارية وتفاقم مخاطر السيولة.
- ✓ أظهر نموذج CAMELS فعاليتها في الكشف عن اختلالات السيولة والربحية التي ساهمت في انهيار البنوك الثلاثة محل الدراسة.
- ✓ تبين أن Signature Bank و Silvergate Bank سجّلا ضعفًا في معيار السيولة، نتيجة الاعتماد المفرط على ودائع غير مؤمنة، مما أدى إلى انهيارهما مع بداية أزمة 2023.
- ✓ بالرغم من حصول بنك SVB على تقييم ممتاز وفق نموذج CAMELS، إلا أن النموذج لم يلتقط المخاطر الكامنة في استثماراته طويلة الأجل في بيئة أسعار فائدة منخفضة، مما أدى لاحقًا إلى أزمة سيولة مفاجئة وانهياره السريع.

3. المقترحات

انطلاقًا مما تم عرضه من خلال هذه الدراسة نحاول تقديم بعض المقترحات:

- ✓ ضرورة تنوع مصادر تمويل البنوك والحد من الاعتماد المفرط على الودائع غير المؤمنة، عبر وضع حدود تنظيمية وتقديم حوافز للاحتفاظ بودائع أكثر استقرارًا
- ✓ تشجيع البنوك على تنوع محافظها الاستثمارية وعدم التركيز والاعتماد على قطاعات عالية المخاطر، خاصة تلك المرتبطة بالتكنولوجيا أو الأصول الرقمية.

✓ تعزيز الإطار الرقابي خلال فترات تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية، لضمان عدم تراكم مخاطر سيولة أو ائتمان غير مرئية داخل النظام المصرفي مع تطوير أدوات التنبؤ بمخاطر أسعار الفائدة والسيولة.

✓ استجابة البنوك المركزية للتضخم يجب أن تكون أكثر تدرجًا وشفافية، وأن السياسات غير التقليدية ينبغي استخدامها ضمن إطار شامل يأخذ في الاعتبار أثرها على الاستقرار المالي، وليس فقط على النمو أو الأسعار.

✓ يمكن اللجوء لبدائل لمواجهة الازمات خلافا عن التيسير الكمي لتفادي حصول اختلالات للقطاع المصرفي فبدلا من ضخ السيولة عبر شراء الأصول يمكن للبنوك المركزية تثبيت أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الاجل ضمن نطاق محدد ما يضمن استقرار تكاليف الاقتراض دون التوسع المفرط في الميزانية العمومية.

4. آفاق الدراسة:

حاولت هذه الدراسة معالجة موضوع تداعيات السياسة النقدية غير التقليدية على أداء البنوك في ظل التضخم العالمي، وذلك في إطار الإشكالية المطروحة وبالاستناد إلى المعطيات والبيانات المتاحة وإذ نقرّ بأن هذه الدراسة لم تتمكن من الإحاطة بجميع الأبعاد والجوانب المرتبطة بالموضوع، فإننا نؤكد على أن المجال لا يزال مفتوحاً أمام دراسات مستقبلية أكثر عمقاً ودقة، من شأنها أن تُثري المعرفة في هذا المجال وتسد الثغرات التي حالت بسبب الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجازها، بهذا الصدد نقترح عددا من المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون آفاق بحث جديدة:

✓ تحليل تأثير التيسير الكمي على سلوك المستثمرين والمودعين، وليس فقط على أداء البنوك.

✓ تأثير التوسع في الأصول الرقمية على استقرار البنوك.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. آدم بن مسعود، و ياسين مراح . (2023). آليات معالجة التضخم بالجزائر. *مجلة/ابن خلدون للإبداع والتنمية*، 5(2)، 52-69.
2. ارتفاع أسعار الطاقة يشكل مخاطر تضخمية مع استمرار القيود على جانب العرض. (21 10، 2021). تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/10/21/soaring-energy-prices-pose-inflation-risks-as-supply-constraints-persist>
3. أمال حدو. (2023). تقييم أجراء البنوك باستخدام النموذج الأمريكي CAMELS في ظل جائحة كورونا. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، 06(01)، 183-194.
4. أمينة بديار. (2020). دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية غير التقليدية في إدارة الازمات المالية تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو. *مجلة البديل الاقتصادي*، 07(01)، 102-119.
5. إيناس عياد، و عبد الناصر براني. (2021). كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية -دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري-. *مجلة المعيار*، 918-898.
6. تواتي سهام. (2022). سياسات محاربة التضخم في الجزائر . *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه . الجزائر*.
7. رانيا الشيخ طه. (05 09، 2021). *التضخم أسبابه، وسبل معالجته*. تم الاسترداد من صندوق النقد العربي: <https://www.amf.org.ae>
8. سلمان الحربي. (30 10، 2024). *معضلة التضخم العالمي*. تم الاسترداد من الجزيرة: <https://www.aljazeera.net>
9. سلطان جاسم سلطان النصراوي. (11، 2023). *الاقتصاد العالمي والهبوط الناعم*. تم الاسترداد من researchgate: https://www.researchgate.net/publication/375999445_alaqtasad_alalmy_walhbwt_alnam

10. علي صاري . (2013). السياسة النقدية غير التقليدية الادوات والاهداف. *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية*، 51-72.
11. عيسى و نور الدين قدوري و حجاب. (2024). التوجه نحو سياسة التشديد الكمي بعد أزمة جائحة كورونا. *مجلة الادارة والتنمية لبحوث والدراسات*، 474-492.
12. فتيحة بلجيلالي. (2023). تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج patrol. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، 252-265.
13. كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن لطيف كاظم الزبيدي. (2009). *مبادئ علم الاقتصاد*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
14. كمال قسول، و عبو عمر . (2019). دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد مع عرض تجارب دولية. *الريادة لاقتصاديات الاعمال*، 5(1)، 61-47.
15. محمد البشير بن عمر، و احمد نصير . (2017). تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015. *مجلة إضافات اقتصادية*، 26-45.
16. مرسي خولة، موساوي هاجر. (2023). تطبيق التحول الرقمي كآلية لتحسين أداء البنوك: دراسة حالة بنك متعدد الجنسيات. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 6(1)، 523-536.
17. مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان. (2016). العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين-دراسة قياسية للفترة 2000-2015. *مذكرة ماجستير*. غزة، فلسطين.
18. ميسوم طالبي. (2010). التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*، 3(1)، 159-173.
19. نادية عزالدين. (2022, 12 31). أثر سياسة التيسير الكمي على التضخم في المدى الطويل في الزلايات المتحدة الامريكية دراسة قياسية معتمدة على مقارنة Sims. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*، 15 (03)، 27-09.

20. نبيلة دودو، و فوزي عبد الرزاق . (06, 2020). السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الازمات المالية - دراسة تجربة التسيير الكمي في كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. *مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال*، 06 (04)، 371-351.
21. نسيم حزام، شوقي بورقبة. (2024). نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC كأداة لاتخاذ قرار التمويل في البنوك التجارية. *مجلة أبعاد اقتصادية*، 126-145.
22. نور الدين قدوري و عيسى حجاب. (2024). التوجه نحو سياسة التشديد الكمي بعد أزمة جائحة كورونا- الاسباب والتداعيات: دراسة حالة الاقتصاد الامريكي في الفترة 2019 الى 2023. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*، 13 (01)، 492-474.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Aaron Klein .(2024) .Federal Reserve: Conflicts between Monetary Policy and Bank .*journal of financial crisis*.44-1 ، 06 ،
2. svb financial group: (بلا تاريخ). تم الاسترداد من *annual reports* <https://ir.svb.com/financials/annual-reports-and-proxies/default.aspx>
3. carmen reinhart & clemens graf von luckner .(2022 ,02 14) .*the return of global inflation* من *world bank blogs*: <https://blogs.worldbank.org/en/voices/return-global-inflation>
4. Chair Jerome H. Powell .(2020 ,06 12) .monetary policy report .united state of america.
5. deepto chakraborty .(2024) .us banking crisis in 2023 and its implications on american economy .*american journals of economics and finance*.12-1 ،
6. E.A.R،and Clover 1 Ismael .(2022) .Clover،Effects of the COVID-19 Pandemic on Marine Supply Chains and Technological Efficiency and Garlic crop production in Egypt “Case study in Menoufia governorate ."*journal of the advances in agricultural researches*.130 ،27 ،
7. FDIC's supervision of signature bank من *federal deposit insurance corporation*: <https://www.fdic.gov/news/press-releases/2023/pr23033a.pdf>

8. *financial results* من الاسترداد من silvergate bank: (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://silvergate.com/financial-results/>
9. francesco canu andrea polo .(2023-2022) .*the collapse of silicon vvalley bank: a reminder of the fragility of the banking system* من الاسترداد من luiss: https://tesi.luiss.it/36913/1/262891_CANU_FRANCESCO.pdf
- 10.gao highlights .(2023) .*preliminary review of agency actions related to march 2023 bank failures* .washington من الاسترداد من <https://www.gao.gov/assets/gao-23-106736.pdf>
- 11.govindan nair saji thazhungal و yeibiyo asghede sahle .(2015) .CAMELS and Bank Performance Measurement: A Case Study of Bank of Baroda . *international journal of banking ,risk and insurance*.25-9 ، 3 ،
- 12.louis st-10 .(2025 ,13 2025) .*Year Breakeven Inflation Rate* من الاسترداد من federal reserve bank: <https://fred.stlouisfed.org/series/T10YIE>
- 13.lubza niyar vijaya kittu manda .(2023) .the collapse of silvergate bank . *american journal of economic and management business*.196 ،
- 14.michael s.barr .(2023 ,04 28) .review of the federal reserves's supervision and regulation of silicon valley banj .washington ‘washington DC 20551 ‘united state of america.
- 15.Muhasebe Enstitüsü Dergisi .(2023) .managing and reporting liquidity risks: silicon valley bank case .*journal of accounting institute*.89-67 ،
- 16.raghuram rajan and viral v acharya .(2023 ,03 27) .*the fed and bank failure* تم . the publication of the stigler center at the university of chicago booth school of business: <https://www.promarket.org/2023/03/27/the-fed-and-bank-failures/>
- 17.*signature bank most recent annual report* من الاسترداد من AnnualReports : <https://www.annualreports.com/Company/signature-bank>
- 18.wang xuanqi .(2024) .silivon valley bank collapse: causes & consequences . *highlights in business, economics and management*.57-53 ، 32 ،

المُلخَص

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات السياسة النقدية غير التقليدية على أداء البنوك الأمريكية الكبرى في ظل الارتفاع المستمر للتضخم العالمي مع التركيز على ثلاث بنوك بارزة هي Silicon Valley Bank و Signature Bank و Silvergate Bank ، التي عانت من انهيار في بداية 2023. تم استخدام نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي لكل بنك، حيث يشمل هذا النموذج ستة معايير رئيسية وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية للمخاطر السوقية. أظهرت النتائج أن البنوك اعتمدت على ودائع غير مؤمنة و سندات طويلة الاجل مما خلق ضغطاً كبيراً عند ارتفاع سعر الفائدة ما أدى إلى انخفاض قيمتها وتدهور السيولة. وباستخدام نموذج CAMELS ، تبين أن signature bank كان الأكثر تأثراً، حيث حصل على درجات منخفضة في الربحية والسيولة، بينما واجه Silvergate Bank مشاكل مماثلة بسبب تركيزه على العملات الرقمية، أما بالنسبة SVB فبالرغم من حصوله على تقييم جيد وفق نموذج CAMELS ، إلا أن النموذج لم يلتقط المخاطر الكامنة في استثماراته طويلة الأجل في بيئة أسعار فائدة منخفضة، مما أدى لاحقاً إلى أزمة سيولة مفاجئة وانهياره السريع. كما أكدت الدراسة على تعزيز الإطار الرقابي خلال فترات تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية، لضمان عدم تراكم مخاطر سيولة أو ائتمان غير مرئية داخل النظام المصرفي مع تطوير أدوات التنبؤ بمخاطر أسعار الفائدة والسيولة.

الملخص باللغة الإنجليزية:

This study seeks to critically examine the ramifications of unconventional monetary policy on the performance of major U.S. banking institutions amid the persistent surge in global inflation . The analysis centers on three high-profile banks—Silicon Valley Bank, Signature Bank, and Silvergate Bank—all of which experienced systemic failures in early 2023. The CAMELS framework, a multidimensional diagnostic tool encompassing Capital Adequacy, Asset Quality, Management Soundness, Earnings Performance, Liquidity, and Sensitivity to Market Risk, was applied to evaluate the financial performance of each bank. The findings revealed that the banks relied heavily on uninsured deposits and long-term bonds, which created significant pressure as interest rates rose, leading to a decline in bond values and deteriorating liquidity. According to the CAMELS evaluation, Signature Bank was the most affected, receiving low scores in profitability and liquidity. Silvergate Bank faced similar issues due to its concentration in digital assets. As for SVB, despite receiving a favorable CAMELS rating, the model failed to capture the hidden risks associated with its long-

term investments in a low-interest-rate environment, which ultimately led to a sudden liquidity crisis and its rapid collapse. The study emphasizes the need to strengthen regulatory frameworks during periods of unconventional monetary policy to prevent the buildup of hidden liquidity or credit risks within the banking system, while also enhancing tools for predicting interest rate and liquidity risks.

الكلمات المفتاحية: التضخم العالمي، السياسة النقدية غير التقليدية، أداء البنوك، نموذج CAMELS